جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم العلوم المالية والمصرفية

مقررات لجنة بازل II ومدى تطبيقها في إدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية في البنوك التجارية الأردنية

Basel II Committee Accords and the Extent of their Application in the Credit Risk and Operational Risk Management in the Jordanian Commercial Banks

إعـداد

وئام نور الدين الخضيرات

بإشراف الدكتور

ديما وليد حنا الربضي

الفصل الدراسي الأول

حقل التخصص- علوم مالية ومصرفية

27/10/2015 م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

مقررات لجنة بازل II ومدى تطبيقها في إدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية في البنوك التجارية الأردنية

إعداد:

وئام نور الدين الخضيرات

بكالوريس علوم مالية ومصرفية، جامعة اليرموك، 2013

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وافق عليها

د. ديما وليد حنا الريضي ..... مشرفاً ورئيساً

أ. د رياض عبدالله محمد المومني ..... عضواً

د. ديمة أحمد درادكة ..... عضواً

27/10/2015 م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولايطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين، سيدنا محمد- صلى الله عليه وسلم-

إلى من رفعتني بدعواتها ودعمها لي، إلى من كانت رمزاً للعطاء، إلى أمي الغالية

إلى من تعب من أجلي ليمهد لي طريق العلم، إلى القلب الكبير أبي العزيز

إلى رياحين حياتي إخوتي

إلى من وقف بجانبي وساعدني طيلة فترة دراستي، إلى رفيق دربي وشريك حياتي، زوجي العزيز

إلى الذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي

إلى أقربائي وزملائي

إلى الدكتورة الفاضلة ديما وليد حنا الربضي

إلى الهيئة التدريسية في قسم العلوم المالية والمصرفية

أهدي عملي هذا...

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله وحده الذي أعانني على إكمال هذه الرسالة، ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتورة الفاضلة ديما وليد حنا الربضي؛ على إشرافها على هذه الرسالة وملاحظاتها وتوجيهاتها القيّمة.

كما وأتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الرسالة والذين لم يبخلوا بعلمهم من أجل إثراء هذا العمل، وأتقدم بالشكر إلى خالي العزيز الأستاذ مصطفى صالح أبو صلاح؛ لوقوفه بجانبي ومساندتي ومساعدته لي، كما وأشكر زوجي العزيز لمساعدته ودعمه إياي، وأشكر كل من مد لي يد العون والمساعدة من الزملاء الأفاضل...

الباحثة

وئام الخضيرات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء.....	أ
الشكر والتقدير.....	ب
قائمة المحتويات.....	ج
قائمة الجداول.....	و
قائمة الملاحق.....	ز
الملخص باللغة العربية.....	ح
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1.1 مقدمة.....	2
1.2 مشكلة الدراسة وأسئلتها.....	3
1.3 هدف الدراسة.....	4
1.4 أهمية الدرسة.....	4
1.5 الدراسات السابقة.....	5
1.6 خطة الدراسة.....	17
الفصل الثاني: اتفاق بازل وطرق قياس كفاية رأس المال	
2.1 المقدمة.....	19
2.2 تعريف المخاطر.....	19

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.3 أنواع المخاطر المصرفية..... 20

2.4 إدارة المخاطر..... 25

2.4.1 مبادىء إدارة المخاطر..... 26

2.5 نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية..... 29

2.5.1 أهداف لجنة بازل..... 31

2.5.2 اتفاقية بازل I..... 32

2.5.3 اتفاقية بازل II..... 38

2.5.4 اتفاقية بازل III..... 43

2.5.5 طرق احتساب معيار كفاية رأس المال للمخاطر الائتمانية والتشغيلية وفقاً لاتفاقية بازل II..... 46

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

3.1 مقدمة..... 67

3.2 مجتمع وعينة الدراسة..... 67

3.3 مصادر جمع البيانات..... 67

3.4 المنهجية..... 68

الفصل الرابع: عرض وتحليل نتائج الدراسة

4.1 مقدمة..... 72

4.2 تحليل النتائج..... 72

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.2.1 المؤشرات الأساسية للبنوك لعينة الدراسة..... 72

4.2.2 متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر الائتمانية..... 74

4.2.3 متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية..... 81

4.2.4 نسبة كفاية رأس المال..... 87

4.3 تحليل ومناقشة أسئلة الدراسة..... 89

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

5.1 مقدمة..... 93

5.2 ملخص النتائج..... 93

5.3 التوصيات..... 94

قائمة المصادر والمراجع..... 96

أولاً: المراجع العربية..... 96

ثانياً: المراجع الاجنبية..... 100

المواقع الإلكترونية..... 101

الملاحق..... 102

الملخص باللغة الإنجليزية..... 119

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم	الجدول	رقم الصفحة
.1	أوزان المخاطرة المرجحة بالأصول داخل الميزانية حسب اتفاقية بازل I.....	35
.2	أوزان المخاطر الترجيحية لبنود خارج الميزانية حسب اتفاقية بازل I	36
.3	طريقة احتساب إجمالي الدخل	60
.4	أنشطة البنك ومعامل رأس المال β	62
.5	المؤشرات الأساسية للبنوك عينة الدراسة.....	73
.6	متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر الائتمانية للأعوام (2008، 2009، 2010)	75
.7	متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر الائتمانية للأعوام (2011، 2012)	77
.8	متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر الائتمانية للأعوام (2013، 2014)	79
.9	متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية للأعوام (2008، 2009، 2010)	81
.10	متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية للأعوام (2011، 2012) ...	83
.11	متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية للأعوام (2013، 2014)	85
.12	نسبة كفاية رأس المال للأعوام (2008، 2009، 2010)	87
.13	نسبة كفاية رأس المال للأعوام (2011، 2012، 2013، 2014).....	88

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

رقم المحلق	الملاحق	الصفحة
ملحق أ	المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة	102
ملحق ب	الممارسات السليمة في إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية	110

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص باللغة العربية

الخضيرات، وئام نور الدين. مقررات لجنة بازل II ومدى تطبيقها في إدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية في البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2015. (المشرف: د. ديما وليد حنا الربضي).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مقررات اتفاقية بازل II الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومدى تطبيقها في إدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية في البنوك التجارية الأردنية. تمت هذه الدراسة على عينة من البنوك التجارية الأردنية والتي بلغ عددها 11 بنكاً، وتم جمع البيانات من عدد من المصادر التي شملت البيانات المالية الصادرة عن بورصة عمان للأوراق المالية، والتقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة في الفترة بين عام (2008 – 2014) حيث قامت الدراسة باستخدام المنهج المعياري؛ لاحتساب متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر الائتمانية للبنوك عينة الدراسة، ومنهج المؤشر الأساسي لاحتساب متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية للبنوك عينة الدراسة بالاستناد إلى الدعامة الأولى من اتفاقية بازل II الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وتم استخدام الأسلوب الوصفي في دراسة وتحليل البيانات.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: إن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بمقررات اتفاقية بازل II الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية وتعليمات البنك المركزي الأردني حول تطبيق اتفاقية بازل II بكافة دعاماتها (معيار كفاية رأس المال، المراجعة الرقابية، وانضباط السوق "الإفصاح")، وظهر ذلك جلياً في تقاريرها المالية السنوية، ولوحظ احتفاظ البنوك بنسبة كفاية لرأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب من لجنة بازل والبنك

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المركزي الأردني، وهذا دلالة على احتفاظ البنوك برأس مال كافٍ لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها ويدل هذا أيضاً على متانة واستقرار الجهاز المصرفي الأردني.

الكلمات المفتاحية: مقررات بازل II، المخاطر الائتمانية، المخاطر التشغيلية، البنوك التجارية الأردنية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

1.2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

1.3 هدف الدراسة

1.4 أهمية الدراسة

1.5 الدراسات السابقة

1.6 خطة الدراسة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

تواجه البنوك العديد من المخاطر نتيجة للنشاطات المصرفية التي تقوم بها، وتتزايد هذه المخاطر بتزايد حجم المؤسسة، وتطور الخدمات التي تقدمها، ومن أهم أنواع المخاطر التي تواجه البنوك: المخاطر الائتمانية، المخاطر التشغيلية، مخاطر السوق، ومخاطر السيولة. ولقد تزايد درجة تعقيد أنواع المخاطر التي تواجه البنوك بشكل كبير بسبب عولمة الخدمات المالية والتزايد في التطور التكنولوجي، وهذا كان له تأثير سلبي على سلامة أوضاع البنوك.

شهد العالم العديد من الأزمات المصرفية على مر العقود الماضية، وأدت هذه الأزمات إلى انهيار العديد من البنوك الكبيرة والشركات المالية وألحقت خسائر جسيمة باقتصاديات دول العالم، ومن هنا جاء دور السلطات الرقابية والمنظمات والهيئات الدولية المعنية بالاستقرار المالي إلى البحث عن الأسباب الفعلية وراء هذه الأزمات، وكانت أهم هذه الأسباب: الضعف في الحوكمة، وضعف أنظمة الرقابة الداخلية، والضعف الواضح في إدارة المخاطر.

بسبب كل هذه الأزمات التي ابتدأت في القرن الماضي؛ تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت إشراف بنك التسويات الدولية، وكان الهدف من إنشائها مواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، والمساعدة على تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي، والعمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية، وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على البنوك من خلال السلطات الرقابية. إن أول إصدار للجنة بازل للرقابة المصرفية كان في عام 1988 تحت مسمى اتفاقية بازل I ومن ثم تبعتها اتفاقية بازل II في عام 2004،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتضمنت منظومة متكاملة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي، وبعد ذلك تم إصدار اتفاقية بازل III في عام 2010، وما زالت اللجنة مستمرة في إصداراتها.

تواجه البنوك في الأردن العديد من المخاطر التي تتطلب منها بذل المزيد من المجهود في إدارة المخاطر، نظراً للظروف العامة المحيطة بالمملكة التي أدت إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي مما أثر على الاستقرار الاقتصادي. ومن هنا اكتسب موضوع إدارة المخاطر أهمية متزايدة لدى البنوك الأردنية، كما ادرجته لجنة بازل كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية.

وفي ضوء موضوع إدارة المخاطر التزمت البنوك الأردنية بتطبيق اتفاقية بازل I التي تقوم على إدارة المخاطر وقياسها ومواجهتها، وبعد ذلك قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار اتفاقية بازل II كاتفاقية مُكملة لاتفاقية بازل I وأكثر شمولاً، وطُبقت هذه الاتفاقية على البنوك الأردنية في عام 2008 ومن هنا جاء دور هذه الدراسة للتعرف على اتفاقية بازل II ومعرفة مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمبادىء الاتفاقية في إدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية.

1.2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس ألا وهو:

ما هي مقررات لجنة بازل II وما مدى تطبيقها في إدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية في البنوك التجارية الأردنية ؟

ومن هذا التساؤل الرئيس تنبثق **أسئلة الدراسة** التي سيتم الإجابة عنها، وهذه الأسئلة هي:

- هل تُطبق البنوك التجارية الأردنية مبادىء اتفاقية بازل II في إدارة المخاطر الائتمانية للفترة الزمنية من عام (2008 – 2014) ؟
- هل تُطبق البنوك التجارية الأردنية مبادىء اتفاقية بازل II في إدارة المخاطر التشغيلية للفترة الزمنية من عام (2008 – 2014) ؟

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- هل تتطابق نسب كفاية رأس المال المحسوبة في الدراسة مع ما تحسبه البنوك فعلياً ؟

1.3 هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن مشكلة الدراسة المتمثلة في معرفة مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمبادىء اتفاقية بازل II في إدارة المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية، ومعرفة مدى تطابق نسب كفاية رأس المال المحسوبة في الدراسة مع ما تحسبه البنوك فعلياً.

1.4 أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من أهمية سلامة القطاع المصرفي الأردني، حيث أن للقطاع المصرفي دور كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي بالإضافة إلى أنه يُعتبر الأداة التي من خلالها تُطبق الدولة نظامها النقدي وسياساتها المالية. وفي ضوء هذه الدراسة سيتم التعرف على مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق مقررات بازل II في إدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية، ويعود السبب في اختيار اتفاقية بازل II بدلاً من اتفاقية بازل III كونها هي المُطبقة حالياً في البنوك الأردنية، أما اتفاقية بازل III سوف يتم تطبيقها في البنوك الأردنية في الفترة القادمة.

وتزداد أهمية الدراسة كونها تعتبر من الدراسات الأولى في هذا المجال على مستوى الأردن، كما تزداد أهميتها كونها تقوم هذه الدراسة باحتساب متطلبات رأس المال ونسبة كفاية رأس المال للمخاطر الائتمانية والتشغيلية كلاً على حدى، على عكس البنوك حيث قامت البنوك باحتساب متطلبات رأس المال ونسبة كفاية رأس المال بشكل عام لكل المخاطر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.5 الدراسات السابقة

1.5.1 الدراسات العربية:

دراسة (هنداوي، 2006)، "اتجاهات البنوك الأردنية نحو تطبيق اتفاقية بازل II"

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى قدرة قطاع البنوك في الأردن على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل II، وقد اشتمل مجتمع الدراسة على كافة البنوك المرخص لها العمل بالمملكة الأردنية الهاشمية، والبالغ عددها 23 بنكاً، حيث قام الباحث بتوزيع 23 استبانة على هذه البنوك بواقع استبانة لكل بنك وقد تمكن الباحث من استرداد 18 استبانة. وبعد تحليل بيانات الدراسة توصل الباحث إلى النتائج التالية: 1) إن قطاع البنوك في الأردن له قدرة عالية على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل II بمحاورها الثلاث (معدل كفاية رأس المال، عمليات المراجعة الرقابية، انضباط السوق). 2) إن قدرة قطاع البنوك في الأردن على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل II لا تتأثر باختلاف جنسية البنك سواء أكان هذا البنك أردنياً أم أجنبياً. 3) لا تختلف قدرة هذا القطاع على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل II وفقاً لوجود إدارة خاصة للمخاطر.

دراسة (أبو كمال،2007) ، "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل II : دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين، ووضع إطار متكامل يساعد البنوك على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقاً للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية "متطلبات اتفاقية لجنة بازل II ". استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وقامت بإعداد استبانة وتوزيعها على العاملين في إدارة مخاطر الائتمان في البنوك، وتوصلت إلى النتائج التالية:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1) كفاءة إدارة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين، وكفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة الائتمانية في المصارف.

2) نجاح معظم المصارف في معالجة نسبة عالية من محفظة الديون المتعثرة، والالتزام بالضوابط والقواعد الإلزامية التي تضعها سلطة النقد للمصارف من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان، مثل قواعد التركزات الائتمانية، والحدود التحوطية للحد من مخاطر الإقراض من ذوي الصلة.

3) يتمتع التدقيق الداخلي في المصارف بالإستقلالية، حيث ترفع تقارير المدققين مباشرة إلى مجلس الإدارة.

4) من الصعب على المصارف قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل II لعدم توفر المقومات اللازمة لتطبيق هذه الأساليب المعاصرة، وتفضل المصارف استخدام الأسلوب المعياري الموحد عند قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل II عن استخدامها لأسلوب التقييم الداخلي.

5) لم تحدد سلطة النقد للمصارف اعتماد المنهج الملائم وفق منهجيات بازل II لأجل احتساب مخاطر الائتمان.

وكانت أهم توصيات هذه الدراسة أنه يجب على المصارف أن تعمل على تحسين إدارة المخاطر المصرفية، والتي تتطلب من المصارف ضرورة الالتزام بتطبيق متطلبات اتفاقية لجنة بازل II، ووجوب وجوب توفر إدارة متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان في المصارف، تعمل على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان، ومدى كفاءة أدوات معالجة ومواجهة هذه المخاطر.

دراسة (كُلاب،2007)، "دوافع تطبيق دعائم بازل II وتحدياتها"

تمت هذه الدراسة على عينة من المصارف العاملة في فلسطين، وهدفت إلى تحديد دوافع تطبيق دعائم بازل II وتشخيص التحديات الداخلية والخارجية التي تحول دون تطبيقها، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم إعداد استبانة شملت على دوافع تطبيق دعائم بازل II

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتحديات الداخلية والخارجية وتم توزيعها على الإدارات العامة للمصارف العاملة في فلسطين، وكذلك اللجنة المختصة بمتابعة لجنة بازل لدى سلطة النقد الفلسطينية وبلغ عددها 21 استبانة. أظهرت الدراسة النتائج التالية: 1) عدم استعداد المصارف الوطنية العاملة في فلسطين لمتطلبات بازل II ، حيث لا توجد تهيئة لإدارة المخاطر لديها. 2) لم تُظهر سلطة النقد الفلسطينية أي استعداد لمتطلبات بازل II ولم تضع الجهات الرقابية القوانين والإجراءات الضرورية لتطبيق دعائم بازل II. أوصت الدراسة بضرورة سعي المصارف على تطبيق متطلبات بازل II لتعزيز دوافع واستقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني.

دراسة (أبو صلاح، 2007) ، "المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر التشغيلية بشكل عام، ومعرفة آلية احتساب رأس المال اللازم لمواجهتها، وماهي الممارسات السليمة في إدارتها والتعامل معها ومدى استعداد وكفاءة البنوك العاملة في فلسطين في إدارة وضبط المخاطر التشغيلية وفقاً للممارسات السليمة. استخدم الباحث في هذه الدراسة منهجية تجمع بين عنصرين متكاملين، الأول: يعتمد على المنهج الوصفي، أما العنصر الثاني: فيعتمد على المنهج الميداني، الذي يركز على جمع البيانات حول إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك العاملة في فلسطين، وذلك من خلال استبيان تم توزيعه على عينة الدراسة المكونة من 15 بنكاً من البنوك العاملة في فلسطين، وتم تحليل نتائج الاستبيان للوصول إلى الممارسة الفعلية للبنوك في إدارة ومراقبة وضبط المخاطر التشغيلية.

أشارت نتائج الدراسة إلى انخفاض مستوى التزام البنوك العاملة في فلسطين بالمبادىء الأساسية للممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية، حيث لا يتوفر لدى معظم البنوك المتطلبات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأساسية للتوافق مع هذه الممارسات، وهذا الأمر انعكس سلباً على مدى جاهزيتها للالتزام بمقررات لجنة بازل الجديدة "بازل II".

دراسة (غلامي، 2010)، "أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل على أداء البنوك: دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II على أداء البنوك التجارية الأردنية خلال فترتين زمنيتين، الفترة الأولى من عام (2002 – 2006) والتي تمثل الفترة الزمنية قبل تطبيق معيار بازل II لمتطلبات كفاية رأس المال، والفترة الثانية من عام (2007 – 2009) والتي تمثل الفترة الزمنية بعد تطبيق معيار بازل II لمتطلبات كفاية رأس المال. تمت هذه الدراسة على عينة مكونة من 13 بنكاً تجارياً أردنياً. وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد للبحث في أثر متطلبات كفاية رأس المال في الأداء والذي تم قياسه من خلال مؤشر العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وهامش صافي الفائدة.

أظهرت هذه الدراسة أن متطلبات كفاية رأس المال لم يكن لها أثر ذو دلالة احصائية على العائد على الأصول وهامش صافي الفائدة بعد تطبيق معيار بازل II. كما أظهرت الدراسة أنه يوجد هناك علاقة سلبية عكسية بين متطلبات كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية بعد تطبيق معيار بازل II. أوصت الدراسة بضرورة متابعة البنك المركزي الأردني لتطبيق اتفاقية بازل II في البنوك التجارية الأردنية وذلك لتحقيق ملاءة واستقرار النظام المصرفي الأردني

دراسة (بوحيضر، 2010)، "واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازلII"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية، والتعرف على آلية حساب رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر والممارسات السليمة في إدارتها والتعامل معها ومعرفة مدى استعداد البنوك الإسلامية لاتفاقية بازل II، تمت هذه الدراسة على بنكيين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إسلاميين فقط هما: مصرف قطر الإسلامي، البنك الإسلامي الماليزي. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ لاستعراض أهم الجوانب الخاصة بالموضوع، أظهرت الدراسة النتائج التالية:

1) إن البنوك المركزية في الدولتين قطعت أشواطاً كبيرة في تهيئة الأرضية المناسبة لتطبيق هذه الاتفاقية في أحسن الظروف، في حين ما زالت بنوك مركزية أخرى لم تفكر حتى في إصدار تشريع لتبنيها.

2) يتوفر لدى البنكين دائرة مختصة في إدارة المخاطر تتمتع بالاستقلالية، ومنبثقة عن مجلس الإدارة وهو ما يتيح لها إمكانية متابعة عملائها عن قرب.

3) خضوع أنشطة إدارة المخاطر لوظيفة تدقيق فعالة ومستقلة في البنكين مما يزيد من فعاليتها ويمكن من تحديد الانحرافات وتصحيحها في أوانها.

4) يحترم كلا البنكين الحد الأدنى لكفاية رأس المال، مما يعني تمتعهما حالياً بحصانة ضد الخسائر المحتملة ولو على المدى القصير.

5) رغم مكانة البنكين في السوق المصرفية الإسلامية إلا أنهما لم يصلا بعد إلى استخدام الأساليب المتطورة في قياس المخاطر المختلفة التي يتعرضان لها.

6) حتى الآن لا يوجد إجماع على استخدام صيغة حساب كفاية رأس المال ومعايير الرقابة والإفصاح التي قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بتعديلها على ضوء اتفاقية بازل II لتتماشى وخصائص عمل البنوك الإسلامية.

7) تقارير البنكين تتسم بنقص الكثير من الإيضاحات الضرورية لحساب كفاية رأس المال بشفافية، خاصة ما يتعلق بأوزان الترجيح وكيفية تصنيف صيغ النشاط حسب درجة خطورتها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (فيلالي، 2011)، "مدى اعتماد المصارف التجارية الأردنية على تحليل مخاطر الائتمان في اتخاذ قرارات الاقراض"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة درجة اعتماد المصارف التجارية الأردنية على تحليل مخاطر الائتمان من أجل اتخاذ قرار ائتماني سليم، تمت هذه الدراسة على البنوك التجارية العاملة في الأردن والتي بلغ عددها 22 بنكاً، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم إعداد استبانة وتوزيعها على موظفي دوائر الائتمان وإدارة المخاطر في البنوك التجارية العاملة في الأردن، وتم إخضاع الاستبانات إلى التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (SPSS). أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى استخدام المعلومات النوعية، مثل (شخصية العميل وغيرها) والمعلومات الكمية، مثل (نسب السيولة ونسب الربحية وغيرها) في عملية اتخاذ القرار الائتماني على مستوى المصارف التجارية العاملة في الأردن بلغ درجة كبيرة، كما توصل الباحث إلى عدم وجود فوارق هامة من حيث استعمال تحليل مخاطر الائتمان في ترشيد القرار الائتماني بين البنوك الأردنية ونظيراتها الأجنبية.

دراسة (شاهين وصباح، 2011)، "أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان المصرفي الفلسطيني"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، كما وهدفت الدراسة إلى معرفة دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية العاملة في فلسطين، والوقوف على أهم المخاطر التي تواجه البنوك العاملة في فلسطين، وكذلك التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي في البنوك العاملة في فلسطين. اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل نتائج الدراسة من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر رأس المال ومخاطر العائد على الموجودات، وذلك لعينة الدراسة المتمثلة بـ 12 بنكاً عاملاً في فلسطين في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفترة (1997- 2008). استخدم الباحثان أسلوب التحليل الاحصائي Panel Data ومعادلة التقدير للأمان المصرفي للحصول على نتائج الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أربع متغيرات مستقلة (مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر رأس المال ومخاطر العائد على الموجودات) لها علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بدرجة الأمان المصرفي (المتغير التابع)، وهناك متغير مستقل واحد (مخاطر الائتمان) يرتبط بعلاقة عكسية بدرجة الأمان المصرفي. وأوصت الدراسة أن على البنوك الاهتمام بسلوك المتغيرات المذكورة وتطبيق المعادلة التي استخدمها الباحثان؛ وذلك لدورها الفاعل في كشف أثر الأوضاع المالية على درجة الأمان المصرفي للبنوك. كما يجب على البنوك اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق سياسة مصرفية ورقابية لإدارة المخاطر، وتطوير أساليب قياسها ومتابعتها، وذلك لتحقيق الأمان المصرفي.

دراسة (الطيب وشحاتيت، 2011)،"تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية: حالة الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق معيار كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية في الأردن، وتفسير الآثار المترتبة على تطبيق كفاية رأس المال خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التحليل المالي الرئيسة. تمت هذه الدراسة على البنوك التجارية الأردنية البالغ عددها 15 بنكاً، استخدم الباحثان منهجية تحليل السلاسل الزمنية المقطعية panel data لاثني عشر مؤشراً للربحية، ولجميع البنوك التجارية في الأردن، وعددها 15 بنكاً للفترة (2000- 2007)، أظهرت الدراسة النتائج التالية:

1) أن تطبيق معيار كفاية رأس المال لم يكن له أثر ذو دلالة إحصائية على ربحية البنوك التجارية في الأردن المقاسة باستخدام نسب الربحية، مثل نسبة صافي الفوائد إلى الموجودات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) هناك أثر إيجابي لمعيار كفاية رأس المال على ثلاثة مؤشرات مالية فقط، وهي: نسبة الملكية، ونسبة صافي التشغيل إلى الموجودات، ونسبة العائد إلى الموجودات.

دراسة (حفيان، 2012)، "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية: دراسة استبيانية لمجموعة من البنوك العاملة في الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية تقييم المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر بولاية ورقلة. استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال إعداد استبيان وتوزيعه على الموظفين في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة، وبعد تحليل نتائج البيانات باستخدام أساليب التحليل الإحصائي، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1) إن المخاطر الائتمانية تنشأ بسبب منح البنوك قروضاً للأفراد والشركات المختلفة مع عدم قدرة البنك على استرجاع حقوقه المتمثلة في مبلغ القرض وفوائده، والسبب وراء ذلك هو عدم قدرة المقترض على الوفاء بمبلغ القرض وفوائده، إما لأنه ليس لديه القدرة المالية أو بسبب عدم رغبته في السداد.

2) عند تحليل العوامل الخاصة بالعميل (5C's)[1] وجدت الباحثة أن الضمانات يتم اتخاذها بالدرجة الأولى عند اتخاذ القرار الائتماني، وهذا يؤكد على أن البنوك التجارية لا تثق بالعميل وتعتمد على الضمانات كخط دفاع أول.

أوصت هذه الدراسة بما يلي:

[1] 5C'S معايير منح الائتمان للعميل وهي:
1) شخصية العميل Character 2) قدرة العميل على السداد Capacity 3) رأس المال Capital
4) الضمانات Collateral 5) الظروف المحيطة Condition

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1) أن يكون القرار الائتماني في البنوك التجارية يستند إلى دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم أهلية المقترض، وعدم الاعتماد بشكل أساسي على الضمانات في منح القروض.

2) إنشاء جهاز إداري متخصص في متابعة المشاريع الممولة من البنك، وأن تقوم البنوك بتطبيق أنظمة فعالة لمراقبة الائتمان، والحرص على إنشاء إدارة للمخاطر الائتمانية في البنوك التجارية كجزء من إدارة البنك تقوم بتحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان.

3) ضرورة وجود تكامل بين أدوات التحليل المالي وأدوات التحليل الإحصائي، لتفادي القصور الناتج عن استخدام التحليل المالي بمفرده لتقييم مخاطر الائتمان.

دراسة (قارون، 2013)، "مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل"

هدفت هذه الدراسة إلى الإحاطة بمفهوم كفاية رأس المال في البنوك وكيفية تقديره ودراسة ما جاء باتفاقية لجنة بازل فيما يخص كفاية رأس المال في البنوك. والتعرف على مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال بناءً على توصيات لجنة بازل. كما هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين معيار كفاية رأس المال الذي حددته لجنة بازل ومعيار كفاية رأس المال الذي حددته البنوك الجزائرية. تمت هذه الدراسة على عينة من البنوك الجزائرية. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة ومناقشة العناصر المرتبطة بتوصيات لجنة بازل، والمرتبطة كذلك بالمتطلبات التي تتقيد البنوك بمراعاتها أثناء تأدية أنشطتها المالية، كما تم اتباع المنهج المقارن وذلك للمقارنة بين التنظيم البنكي الجزائري المتعلق بكفاية رأس المال وما جاءت به توصيات لجنة بازل في هذا المجال، وذلك بهدف تحديد أوجه الشبه والاختلاف. أظهرت الدراسة النتائج التالية:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1) قد تأخرت عملية تطبيق معيار كفاية رأس المال الذي جاءت به اتفاقية بازل الأولى في البنوك الجزائرية إلى غاية نهاية عام 1999 ، في حين حددت لجنة بازل آخر أجل للالتزام بهذا المعيار بنهاية عام 1992 ، حيث حدد بنك الجزائر فترة انتقالية قدرت بخمس سنوات تراوحت بين الفترة (1995- 1999).

2) لا تقوم البنوك الناشطة في الجزائر بتطبيق معيار كفاية رأس المال حسب ما نصت عليه اتفاقية بازل الثانية لعدة اعتبارات، أهمها: افتقار هذه البنوك لأنظمة متكاملة لإدارة وقياس المخاطر.

3) إن انتقال البنوك الناشطة في الجزائر لتطبيق معيار كفاية رأس المال حسب ما نصت عليه اتفاقية بازل الثانية يتطلب توفير أنظمة فعالة لقياس المخاطر، نوعية عالية من الكفاءات البشرية في مجال العمل البنكي، سواء في التحليل المالي والنظم المحاسبية ومراجعتها، وكذلك الكفاءات الفنية والتكنولوجية في مجال تقنيات المعلومات.

1.5.2 الدراسات الأجنبية:

دراسة التميمي والمزروعي (Al_Tamemi and Al_Mazrooei,2007)، " Bank's Risk Management: A Comparison Study of UAE National and Foreign Bank's"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استخدام البنوك الإماراتية لممارسات وأساليب إدارة المخاطر، وكيف تتعامل البنوك مع كافة أنواع المخاطر، كما وهدفت الدراسة إلى مقارنة ممارسات إدارة المخاطر بين البنوك الوطنية الإماراتية والبنوك الأجنبية العاملة في الإمارات. قام الباحثان بجمع البيانات من خلال توزيع استبانة على عينة من البنوك الوطنية الإماراتية والبنوك الأجنبية العاملة في الإمارات، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك ثلاثة أنواع من أهم المخاطر التي تواجه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البنوك التجارية الإماراتية، ألا وهي: مخاطر سعر الصرف، ومخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية. كما وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الوطنية الإماراتية فعالة إلى حد ما في إدارة المخاطر، وتحديد المخاطر وتقييم المخاطر وتحليلها، وأشادت النتائج النهائية للدراسة إلى أن هناك فرقاً كبيراً بين البنوك الوطنية الإماراتية والبنوك الأجنبية العاملة في الإمارات في تقييم المخاطر وتحليلها ومراقبتها والسيطرة عليها، حيث أظهرت الدراسة إلى أن البنوك الأجنبية العاملة في الإمارات أكثر فعالية في إدارة المخاطر وتحديدها وتقييمها وتحليلها من البنوك الوطنية الإماراتية.

دراسة اندرسون ونوردين هنجر (Andersson and Nordenhager, 2013)، " The Impact of Basel II Regulation in the European Banking Market "

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق فيما إذا كان الإطار التنظيمي لرأس المال الذي وضعته لجنة بازل للرقابة المصرفية له أي تأثير على نسبة كفاية رأس المال على البنوك الأوروبية. تم جمع البيانات في الفترة (2003– 2012) من أكبر أربعة بنوك في كل من البلدان التالية: فرنسا وألمانيا وايطاليا واسبانيا والسويد والمملكة المتحدة، ويعود السبب لأخذ العينة من هذه الدول؛ لأنها تمثل معاً جزءاً كبيراً من السوق المصرفي الأوروبي. تم تحليل البيانات لمتغيرات الدراسة المتمثلة بنسبة كفاية رأس المال كمتغير تابع، ونسبة العائد على حقوق الملكية، وصافي القروض إلى إجمالي الأصول، ونسبة العائد على الأصول، ونسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع، ونسبة القروض المتعثرة كمتغيرات مستقلة باستخدام Multiple Regression Analysis كما تم استخدام منهج Panel Data لتقييم الفرق في النتائج قبل وبعد تنفيذ اتفاقية بازل II على البنوك. أظهرت نتائج الدراسة أن المتغيرات المستقلة لها تأثير قوي على نسبة كفاية رأس المال، وهذا التأثير قد ازداد بعد تطبيق اتفاقية بازل II حيث إن نسبة كفاية رأس المال زادت بالمتوسط بنسبة 2% ولكن هذا التأثير يعتبر بسيطاً عند مقارنته بكلفة تطبيق اتفاقية بازل II على البنوك.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوصت الدراسة باقتراح المزيد من الدراسات حول تأثير متغيرات أخرى غير المذكورة في الدراسة على نسبة كفاية رأس المال في البنوك الأوروبية، كما أوصت الدراسة باقتراح دراسات تُقارن بين تأثير نسبة كفاية رأس المال على البنوك الأوروبية الكبرى والبنوك الأصغر منها.

دراسة سانتوز وآخرون (Santos and others , 2014) ، " Determinants of the disclosure level of the Pillar 3 recommendations of the Basel II Accord in the Financial statements of Brazilian financial institutions"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات مستوى الإفصاح عن المعلومات التي أوصت بها الدعامة الثالثة من اتفاقية بازل II لدى 100 مؤسسة مالية نشطة في البرازيل لعام 2010. قام الباحثون بتحليل مستوى الإفصاح لكل مؤسسة للتوصل إلى محددات مستوى الإفصاح عن المعلومات، وبالإعتماد على الدراسات السابقة حول محددات مستوى الإفصاح عن المعلومات، قام الباحثون بوضع خمس فرضيات استناداً إلى المتغيرات التالية: حجم البنك ومؤشر بازل وجنسية مالكي الأسهم في المؤسسات المالية وتركيز التصويت ونوع رأس المال، ولاختبار الفرضيات تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد عند مستوى ثقة 10%. أهم النتائج التي توصل لها الباحثون هو أن حجم البنك ومؤشر بازل ونوع رأس المال جميعها هامة، وهذا يعني أنها قادرة على تفسير(توضيح) مستوى الإفصاح عن المعلومات التي تم تحليلها، ومن ناحية أخرى فإن تركيز التصويت والجنسية ليس لهم أي تأثير أو علاقة بمستوى الإفصاح عن المعلومات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.5.3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

يُلاحظ من خلال استعراض الدراسات السابقة، أن هناك العديد من الدراسات حاولت التطرق إلى موضوع اتفاقية بازل ومدى تطبيقها في البنوك، ولكن أغلب الدراسات كانت عبارة عن دراسات ميدانية، أي قام الباحثون باستخدام الاستبانة لجمع البيانات، واستخدام البرامج الإحصائية المعتادة لتحليل البيانات. وهذا ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كونها في البداية تُعتبر من الدراسات الأولى على المستوى المحلي حول موضوع اتفاقية بازل II ومدى تطبيقها في البنوك الأردنية، وكون هذه الدراسة لم تكن عبارة عن دراسة ميدانية وإنما حاولت معرفة مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق اتفاقية بازل II في إدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية من خلال احتساب متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر الائتمانية باستخدام المنهج المعياري للبنوك عينة الدراسة، واحتساب متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية باستخدام منهج المؤشر الأساسي للبنوك عينة الدراسة بالاستناد إلى الدعامة الأولى من اتفاقية بازل II (المتطلبات الدنيا لرأس المال).

1.6 خطة الدراسة

تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول، حيث تم التعرف بالفصل الأول على الإطار العام للدراسة، ويشتمل على المقدمة، مشكلة وأسئلة الدراسة، وهدفها ، وأهميتها، وذكر عدد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة، وخطة الدراسة. وفي الفصل الثاني من الدراسة سيتم استعراض الجانب النظري للدراسة. أما في الفصل الثالث فقد تم التطرق إلى منهجية الدراسة. وفي الفصل الرابع تم عرض نتائج الدراسة وتحليلها، وفي الفصل الخامس تم استعراض ملخص النتائج وأهم التوصيات، بالإضافة إلى قائمة المصادر والمراجع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

اتفاقية بازل وطرق قياس كفاية رأس المال

2.1 مقدمة

2.2 تعريف المخاطر

2.3 أنواع المخاطر المصرفية

2.4 إدارة المخاطر

2.4.1 مبادىء إدارة المخاطر

2.5 نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية

2.5.2 اتفاقية بازل I

2.5.3 اتفاقية بازل II

2.5.4اتفاقية بازل III

2.5.5 طرق احتساب معيار كفاية رأس المال للمخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية وفقاً لاتفاقية بازل II

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتفاقية بازل وطرق قياس كفاية رأس المال

2.1 مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً للجانب النظري لدراسة، حيث سيتناول هذا الفصل توضيحاً لمفهوم المخاطر وأهم أنواع المخاطر التي تواجه البنوك، كما سيتضمن توضيحاً لمفهوم إدارة المخاطر وأهم مبادءها، ونبذة عن نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية واتفاقياتها الثلاث، وموضوع كفاية رأس المال وطرق احتساب معيار كفاية رأس المال للمخاطر الائتمانية والتشغيلية حسب اتفاقية بازل II.

2.2 تعريف المخاطر

هناك العديد من التعريفات لمصطلح المخاطر ومن ضمن هذه التعريفات تعريف المخاطر لدى لجنة بازل II، حيث عرفت المخاطر بأنها عبارة عن: "التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة".

كما تم تعريف المخاطر من قِبل (Financial Service Roundtable, 1999)[2] بأنه: احتمال حصول خسارة مباشرة من خلال خسائر في نتائج أعمال البنك أو خسائر في رأس المال، أو حصول خسارة غير مباشرة من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته، وهذا ما يؤدي إلى إضعاف قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطه من جهة وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى.

وتُعرف المخاطر البنكية أيضاً بأنها: "احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخططة و/أو تذبذب العائد المتوقع من استثمار معين وهذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المدققين

[2] Financial Service Roundtable: لجنة لتنظيم العمل المصرفي وإدارة المخاطر منبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخليين والمدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع ولها القدرة في التأثير على تحقيق أهداف البنك وتنفيذ استراتيجياته بنجاح" (حماد،2007، ص: 5). كما وتم تعريف المخاطر بأنها: احتمال وقوع حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها والتي قد تؤثر سلباً على أعمال البنك ونشاطاته (البيطار، 2010). من خلال التعاريف السابقة يتضح للباحث بأن المخاطر المصرفية موجودة في كل عمليات البنوك ونشاطاتها، بالإضافة إلى أن المخاطر الملازمة لأنشطة البنوك يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف البنك واستمراريته، الأمر الذي يتطلب من البنوك وضع خطة، وإنشاء دوائر مختصة لإدارة المخاطر المصرفية مما يساعدها على التنبؤ بالأخطار، ووضع خطط لمواجهتها.

2.3 أنواع المخاطر المصرفية:

تواجه البنوك أنواع عديدة من المخاطر، وقد تم تصنيف هذه المخاطر إلى نوعين رئيسين من المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام وهما :

النوع الأول: المخاطر النظامية (Systematic Risk/ Market Risk/ Non-Diversified Risk):

هي المخاطر التي تحدث نتيجة لعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية محيطة بالبنك ويصعب على البنك التنبؤ بها والسيطرة عليها ومواجهتها، ومن الأمثلة على تلك المخاطر نذكر المخاطر السوقية بكل أنواعها(مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الأوراق المالية) والمخاطر السياسية والمخاطر القانونية والمخاطر البيئية (مفتاح ومعارفي،2007).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النوع الثاني: المخاطر غير النظامية (Unsystematic Risk/ Business Risk/ Diversified Risk):

هي المخاطر الداخلية المتعلقة بالبنك نفسه والتي تحدث نتيجة لضعف في الإدارة المصرفية والأخطار الإدارية والإضرابات العمالية وسوء الاستثمار ومن الممكن تجنب هذه المخاطر أو التقليل منها عن طريق التنويع (Diversification) واختيار كادر إدارة للبنك من ذوي الخبرة والكفاءة وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية ووضع السياسات الملائمة والضوابط اللازمة لضبط العمل (أبو صلاح، 2007).

فيما يلي تلخيص لأبرز المخاطر التي تواجهها البنوك مع التركيز على المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية، كونها تعتبر الموضوع الرئيس لهذه الدراسة :

2.3.1 المخاطر السوقية (Market Risk): هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي من الممكن أن يكون لها تأثير على رأس مال البنك وإيراداته والناجمة عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية والسلع (الكراسنة، 2010)، وتتضمن المخاطر السوقية كلاً من مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الأوراق المالية والسلع، ومخاطر أسعار الصرف.

2.3.2 مخاطر السيولة (Liquidity Risk): "هي عدم قدرة البنك على التمويل أي زيادة في الأصول أو مقابلة الالتزامات عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة، أو وجود قيود على قيام البنك بالتصرف في بعض الأصول المملوكة له، أو إمكانية القيام بذلك ولكن بأسعار تقل بشكل كبير عن قيمة اقتنائها (أي تكبد خسائر رأسمالية)" (البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف، ص 3).

2.3.3 المخاطر القانونية والتنظيمية (Legal and Regulatory Risk): هي المخاطر التي تنشأ نتيجة لعدم التزام البنوك بالقوانين والأنظمة والمعايير التي تضعها السلطات الرقابية، وهذا ما

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يُعرض البنوك للعقوبة نتيجة لمخالفة هذه القوانين وربما يُعرضها لمخاطر السمعة وبالتالي تتأثر نشاطات البنك (الكراسنة، 2010).

2.3.4 المخاطر الاستراتيجية (Strategic Risk): هي المخاطر التي تنشأ نتيجة لعدم اتباع البنك استراتيجية مناسبة يحدد من خلالها المسار الواجب اتباعه لتحقيق أهدافه على المدى القصير أو الطويل مع الأخذ بعين الأعتبار الظروف البيئية المحيطة وظروف المنافسين، هذه المخاطر لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله (الكراسنة، 2010).

2.3.5 مخاطر السمعة (Reputation Risk) : هي المخاطر التي تنشأ نتيجة ترويج إشاعات سلبية عن البنك وأنشطته، والذي ينتج عنه خسائر في مصادر التمويل أو قد يؤدي الى تحول العملاء إلى البنوك المنافسة، وتكون مخاطر السمعة نتيجة لعدم خدمة العملاء بالسرعة والدقة والجودة المطلوبة، أو بسبب ضعف أنظمة الأمان لدى البنك والتي تؤثر على ثقة العملاء بالبنك (عثمان، 2008).

2.3.6 المخاطر الائتمانية (Credit Risk): "هي المخاطر التي تنشأ نتيجة لعدم رغبة العميل في تسديد ما بذمته من حقوق للبنك من ائتمان أو فوائده أو الإثنين معاً أو عدم قدرته على ذلك لعجزه في تحقيق الدخل المناسب الذي يمكنه من التسديد" (الزبيدي، 2002، ص: 165).

يُعتبر منح القروض النشاط الرئيسي لمعظم البنوك، وتقتضي عمليات الإقراض من البنوك الحكم على الملاءة المالية للمقترضين حيث لا يكون الحكم على هذه الملاءة صحيحاً دوماً، كما أن ملاءة مقترض معين من الممكن أن تنخفض مع الزمن لأسباب وعوامل معينة وبالتالي تعتبر المخاطر الائتمانية من المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك. ولا تنطبق هذه المخاطر على القروض فحسب بل أيضاً على سائر المعاملات في الميزانية العمومية وخارجها كالضمانات والقبول المصرفي والاستثمارات في الأوراق المالية (اتحاد المصارف العربية، 2003) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنشأ المخاطر الائتمانية نتيجة لعدد من العوامل الخارجية والداخلية الآتية كما ذكرها (الخطيب، 2008)، منها:

أولاً: العوامل الخارجية:

- تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.
- تغيرات في حركة السوق ترتب عليها آثار سلبية على الطرف المُقترض.

ثانياً: العوامل الداخلية:

- ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.
- عدم توفر سياسة ائتمانية رشيدة.
- ضعف سياسات التسعير.
- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.
- عدم وجود ضمانات كافية.

2.3.7 المخاطر التشغيلية (Operational Risk):

هي المخاطر المباشرة أو غير المباشرة التي تحدث نتيجة لضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة أو بسبب حدوث ظروف خارجية (BCBS,2001). تجدر الإشارة إلى أنه يوجد فرق مهم ما بين مخاطر العمليات (Operations Risk) والمخاطر التشغيلية (Operational Risk)، حيث إن مخاطر العمليات تتعلق بالنشاطات التي تقوم بها دائرة العمليات في البنك كون دائرة العمليات مسؤولة عن الإجراءات وعمل التسويات وتأكيدها، في حين أن المخاطر التشغيلية مفهومها أشمل وأعم، حيث إنه ليس فقط دمج الأنشطة الرقابية للدوائر المختلفة بل أيضاً احتمالية تعرض المؤسسة لحدوث أية مخاطر أخرى (أبو صلاح، 2007).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنطوي أهم أنواع المخاطر التشغيلية التي حددتها لجنة بازل في (BCBS, 2003) على ما يلي:

-**الاحتيال الداخلي:** وهو الاحتيال الذي يحصل من قبل الموظفين في البنك، مثل: الغش والاختلاس، وإساءة استعمال الممتلكات، والتحايل على القانون واللوائح التنظيمية، وإساءة استخدام معلومات العملاء السرية والرشاوي.

-**الاحتيال الخارجي:** هو الاحتيال الذي يحصل من طرف من خارج البنك، مثل: السرقة والسطو المسلح، وتزييف العملات، والتزويروالاحتيال عبر بطاقات الائتمان، والاحتيال عبر شبكات الكمبيوتر، والإرهاب والابتزاز.

-**الأضرار في الموجودات المادية:** هي الخسائر التي تلحق بالموجودات المادية جراء الكوارث الطبيعية (الفياضانات والهزات الأرضية والزلازل وغيرها).

-**الأنظمة الآلية والاتصالات:** هي الخسائر الناتجة عن تعطل أنظمة المعلومات في البنك نتيجة لانهيار أنظمة الكمبيوتر، وأخطاء في البرمجة وفيروسات.

-**تنفيذ وإدارة العمليات:** هي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي.

-**ممارسات العمل والأمان في مكان العمل:** هي الأحداث المرتبطة بعلاقات الموظفين والتي ترفع الخسائر التشغيلية، مثل: مطالبات التعويض للموظفين (التفرقة والتمييز في المعاملة) وفصل جائر من الوظيفة وخرق قواعد الأمن والسلامة والمطالبات نتيجة التمييز والمضايقات.

يتعين على إدارة البنوك ضمان وجود إطار فعال لإدارة المخاطر التشغيلية، ويتضمن ذلك وجود هيكل تنظيمي يبين الصلاحيات والمسؤوليات لكافة مكونات إدارة المخاطر التشغيلية، وكذلك

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توفر أدوات لتقييم وضبط وتقليل هذا النوع من المخاطر، كما يجب أن يكون هنالك مراقبة ومتابعة مستمرة من قِبل البنك لضبط هذه المخاطر.

2.4 إدارة المخاطر:

يوجد هناك عدة أنواع من المخاطر تواجه البنوك والتي تتطلب وجود آلية مناسبة للتعامل معها ولتحقيق ذلك يجب على البنوك أن تتبنى إجراءات شاملة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها، بما في ذلك الرقابة الملائمة من قِبل مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة كافة المخاطر ذات الصلة وإعداد التقارير عنها والاحتفاظ حينما يكون ضرورياً برأس مال للحد من هذه المخاطر.

عُرفت إدارة المخاطر من قِبل (The Institute of Internal Auditors, 2009[3]) بأنها: عملية تحديد وتقييم وإدارة ومراقبة الأحداث أو الظروف المحتملة وذلك بهدف تزويد المنشأة بتأكيد معقول فيما يتعلق بإنجاز وتحقيق أهداف المنشأة المخطط لها.

كما تم تعريف إدارة المخاطر بأنها: عملية تحديد وتحليل وسيطرة على المخاطر التي تهدد الأصول المالية للمؤسسة أو المستثمر، ومن جهة أخرى يمكن القول بأنها عملية تعيين حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها (الراوي، 2009).

ومن هنا نستنتج أن إدارة المخاطر عبارة عن مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة التي يتم من خلالها تحديد وتقييم وقياس المخاطر التي تواجه البنوك، واتخاذ التدابير الملائمة للتقليل من آثارها.

"تتركز مهام إدارة المخاطر في التنسيق بين كافة الإدارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر بشكل دوري ومنتظم وفي الوقت المناسب في صورة تقرير شامل مختصر،

[3] The Institute of Internal Auditors: معهد المدققين الداخليين الأمريكي للتدقيق الدولي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتم إعداد هذا التقرير بصفة دورية ويرفع للإدارة العليا لمناقشته. ومن المسئوليات الأخرى الرئيسية لإدارة المخاطر التأكد من صحة البيانات والمعلومات واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر بشكل دوري ودقيق" (الخطيب، 2008، ص: 23).

إن لإدارة المخاطر أهمية كبيرة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يتم من خلالها تحديد خطة العمل، وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف التي تؤثر على الربحية، وأيضاً لإدارة المخاطر أهمية كبيرة في مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل لأن البنوك تواجه مشكلة في قياس وإدارة المخاطر بأسلوب علمي حيث إن المتطلبات الجديدة للجنة بازل تعتمد على القدرة على قياس ومتابعة والتحكم بمعدلات الخسائر المتوقعة.

2.4.1 مبادىء إدارة المخاطر:

تتمثل أهم مبادىء إدارة المخاطر وفقاً لما جاء بورقة العمل التي تم تقديمها في اجتماع لجنة الرقابة المصرفية العربية لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية المنعقد في دولة الإمارات لعام (2001)، بما يلي:

- إن مسؤولية إدارة المخاطر تقع على عاتق مجلس إدارة البنك الذي يعتبر المسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنك، لذلك يجب على مجلس الإدارة فهم المخاطر التي يتعرض لها البنك، والتأكد من أن هذه المخاطر يتم إدارتها بأسلوب فعال.
- يجب على مجلس إدارة البنك وضع استراتيجيات لإدارة المخاطر وسياسات لمواجهة المخاطر، وتشجيع القائمين على إدارة البنك أخذ المخاطر بعقلانية، والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب فهمها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يجب أن يكون في كل بنك لجنة تسمى "لجنة إدارة المخاطر" والتي تشمل في عضويتها بعض من أعضاء مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي في البنك. وتكون هذه اللجنة مسؤولة عن تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر تبعاً لاستراتيجية البنك العامة.
- إنشاء إدارة متخصصة بتطبيق سياسات إدارة المخاطر وتتولى هذه الإدارة عملية مراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات المعتمدة.
- تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من أنواع المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك، ويشترط أن تكون لدى كل منهم الخبرة الكافية في مجال عمله في مجال الخدمات التي يقدمها البنك وتكون ذات علاقة بالمخاطر المتعلقة باختصاصه.
- وجود منهجية محددة لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك، وذلك ليتم تحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها ولتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملاءته الرأسمالية.
- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر توفر معلومات مالية شاملة ودقيقة عن المخاطر التي يواجهها البنك بشكل دوري وفي الوقت المناسب.
- وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنك تتبع لمجلس إدارة البنك تقوم على مراجعة جميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.
- وضع ضوابط تشغيلية فعالة في جميع أقسام البنك ووجود آلية لتتبع سلسلة الإجراءات أو المعاملات.
- وضع ضوابط أمان على جميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية لكل بنك من أجل الحفاظ على سلامة وسرية المعلومات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وضع خطط للطوارىء معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين ذوي العلاقة، وذلك للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة أو تعطل في الأنظمة أو أجهزة الاتصالات على أن تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري.

هناك أربع مراحل تمر بها عملية إدارة لمخاطر وفيما يلي سنتسعرض هذه المراحل كما ذكرها(أبو صلاح، 2007):

المرحلة الأولى: تعريف المخاطر (Risk Identification): ويقصد بها أن على البنك التعرف على المخاطر التي يتعرض لها وعليه أن يصنفها ويحدد الجهة المسؤولة عن كل نوع منها. إن عملية تحديد المخاطر هي الأساس لأي إدارة فعالة للمخاطر، ولذلك يجب على البنوك أن تعطي لمسألة تحديد المخاطر أولوية عالية.

المرحلة الثانية: قياس المخاطر (Risk Measurement): يقصد بقياس المخاطر هو التحديد الرقمي للخسائر المتوقعة من المخاطر التي يتعرض لها البنك، إن طريقة تحديد المخاطر رقمياً تعتمد على طرق ونماذج معروفة ومناسبة (ونقصد بمناسبة إن هذه الطرق والنماذج توفر مقاييس تتناسب تماماً مع أهداف البنك في إدارة المخاطر) وتمت الموافقة عليها من قِبل الإدارة العامة للبنك.

المرحلة الثالثة: الحد من المخاطر (Risk Control): ويقصد بذلك تجنب أو تخفيض الخسائر المتوقعة التي قد يتعرض لها البنك، هنالك عدد من الإجراءات التي يحددها البنك لضمان التوافق بين التعرض للمخاطر والرغبة بتحملها. إن المخاطر التي يمكن تحديدها رقمياً وبشكل موثوق يمكن التقليل منها من خلال حدود مناسبة للمخاطر، أما المخاطر التي لا يمكن إخضاعها لحدود المخاطر يمكن التقليل منها من خلال إجراءات مناسبة للحد منها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الرابعة: مراقبة المخاطر (Risk Monitoring): يجب توفر نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر وقادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك.

2.5 نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية:

لقد أدى انتشار العولمة المالية والأزمات المالية والبنكية وتفاقم أزمة الديون الخارجية لدول العالم الثالث، وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها وزيادة المنافسة بين البنوك العالمية وكذلك ظهور منتجات مالية عالية المخاطرة إلى التفكير في ضرورة إنشاء منظمة عالمية تختص في وضع المعايير والقواعد الاحترازية التي تضمن ملاءة وسلامة البنوك وتعزز قدرتها على تجاوز الأزمات. ومن هنا جاء دور محافظو البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى G10 إلى إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية وكان هدف هذه اللجنة تعزيز الاستقرار للنظام المالي (BCBS,2015).

لجنة بازل هي عبارة عن لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية أو معاهدة دولية، فهي تنظيم غير رسمي قائم على التفاهم والتنسيق في المواقف بين محافظي بنوك الدول الصناعية، وهي لجنة لا تمتلك أي سلطة قانونية فوق السيادة الوطنية أي دولة ، وقد استطاعت هذه اللجنة أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية، وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية، وكذلك التفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك إدراكاً منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي . وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويًا، يساعدها عدد من فرق العمل الفنية لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الرقابي الدولي (BCBS, 2001).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتشكل لجنة بازل من أربع لجان فرعية ، وهذه اللجان هي[4]:

أولاً: لجنة وضع المعايير The Standards Implementation Group (SIG) :

تقوم هذه اللجنة بإصدار ووضع المعايير العامة، وهي تتشكل بدورها من أربع لجان فرعية كل واحدة منها تعمل على القيام بإصدارات معينة.

ثانياً: مجموعة تطوير السياسات The Policy Development Group (PDG) :

تقوم هذه المجموعة بتحديد ومراجعة الإصدارات الخاصة بالأعمال الرقابية، كما تقوم باقتراح وتطوير سياسات تشجع على وضع معايير رقابية عالية الجودة، وتتشكل هذه اللجنة من سبع مجموعات عمل.

ثالثاً: قوى المهام المحاسبية The Accounting Task Force (ATF):

تقوم هذه اللجنة على التأكد من أن المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التدقيق الدولية وتطبيقاتها تساعد على إدارة المخاطر في البنوك، وكذلك ضمان انضباط السوق من خلال ضمان الشفافية كما تعمل على ضمان أمن وسلامة الجهاز البنكي. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تعمل هذه اللجنة على القيام بدور حيوي في تطوير المعايير الدولية المحاسبية ومعايير التدقيق، وتضم هذه الهيئة مجموعة عمل فرعية تعرف باللجنة الفرعية للتدقيق.

رابعاً: لجنة بازل الاستشارية The Basel Consultative Group (BCG):

تقوم لجنة بازل الاستشارية المتكونة من مجموعة من المراقبين بتقديم تسهيلات ومساعدات للدول غير الأعضاء لتطبيق مختلف اتفاقيات ومبادرات اللجنة.

[4] http://www.bis.org/bcbs/organigram.pdf حُملت بتاريخ 16/4/2015

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.5.1 أهداف لجنة بازل:

وذكر معهد الدراسات المصرفية في الكويت (2012)، أن لجنة بازل تهدف إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي، وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، حيث توسعت البنوك وبخاصة الدولية منها خلال السبعينات كثيراً في تقديم قروضها لهذه الدول، وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها، وتعثر بعض هذه البنوك مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير.
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك الناشئة عن الفروق في متطلبات الرقابة الوطنية بشأن رأس المال المصرفي، فمن الملاحظ منافسة البنوك اليابانية حيث استطاعت أن تنفذ بقوة كبيرة داخل الأسواق التقليدية للبنوك الأمريكية والأوروبية في ذلك الوقت، وقد يكون هذا هو السبب الرئيسي الثاني وراء الاندفاع الأوروبي لتحديد حد أدنى لكفاية رأس المال.
- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية والتي تنبع من التحرير المالي وتحرير الأسواق النقدية من البنوك، بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للبنوك عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك، وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

بلغ عدد الدول الأعضاء في لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية عام 2014 ثمانية وعشرون دولة ممثلين ببنوكهم المركزية وهم: الأرجنتين، أستراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصين،الاتحاد الأوروبي، فرنسا، ألمانيا، هونغ كونغ، الهند، أندونيسيا، إيطاليا، اليابان، كوريا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، روسيا، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، جنوب إفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات الأمريكية المتحدة (BCBS, 2015).

2.5.2 اتفاقية بازل I:

في تموز من عام 1988 اجتمعت الدول الصناعية الكبرى G10 للتشاور في موضوع كفاية رأس المال لدى البنوك ومن هذا الاجتماع انبثقت اتفاقية بازل I والذي كان من أهم نتائج هذه الاتفاقية وضع حدود دنيا لنسبة كفاية رأس المال المتوفر للبنك مقابل القروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك للعملاء، وهو يعد معياراً موحدًا لكفاية رأس المال ملزماً لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي للدلالة على المركز المالي للبنك، ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك. وأقرت الاتفاقية بأنه يجب على البنوك أن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8% كحد أدنى، وعلى جميع البنوك تعديل أوضاعهم مع هذه النسبة مع نهاية عام 1992 (BCBS, 2015).

أوصت لجنة بازل بأن يتم احتساب معيار كفاية رأس المال المحدد بنسبة 8% من خلال قسمة رأس المال المتاح للبنك أو ما يطلق عليه القاعدة الرأسمالية على الموجودات المرجحة أو الموزونة حسب درجة المخاطرة، حيث تم ترجيح الموجودات المصرفية بأوزان مخاطر اختصرت بأربع نسب وهي (0%,20%,50%,100%) شملت بنود داخل وخارج الميزانية وتركت المجال مفتوحاً للسلطات النقدية في اختيار الوزن المناسب لمخاطر البعض الآخر.

قامت مقررات لجنة بازل على أساس معيار كفاية رأس المال بتصنيف دول العالم من حيث أوزان المخاطر الائتمانية إلى مجموعتين، المجموعة الأولى ويطلق عليها دول الـ (OECD)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ودول هذه Organization for Economic of Cooperation and Development المجموعة هي الدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول التي تقوم بعقد ترتيبات اقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي، ومن الممكن زيادة أو انخفاض عدد هذه الدول التي تتكون من: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبرغ، هولندا، سويسرا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ايسلندا، ايرلندا، إسبانيا، أستراليا، البرتغال، اليونان، الدنمارك، فنلندا، النمسا، النرويج، نيوزلندا، تركيا، المملكة العربية السعودية. أما المجموعة الثانية تشمل باقي دول العالم وقد اعتبرت ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى (الخطيب، 2008).

تم تقسيم رأس المال المصرفي لدى لجنة بازل إلى شريحتين (BCBS, 1988) :

- **الشريحة الأولى (Tier 1): رأس المال الأساسي (Core Capital)** ويشتمل على حقوق المساهمين، الاحتياطيات المعلنة (الاحتياطي القانوني و الاحتياطي الاختياري وعلاوة (خصم) الإصدار وعلاوة إصدار أسهم الخزينة واحتياطيات أخرى) والأرباح المحتجزة وحقوق الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة والموحدة بياناتها المالية مع بيانات البنك، ويطرح من رأس المال الأساسي كامل قيمة الشهرة وأي موجودات غير ملموسة.
- **الشريحة الثانية (Tier 2): رأس المال المساند أو الإضافي (Supplementary Capital)** ويشتمل على الاحتياطيات غير المعلنة واحتياطيات إعادة تقييم الأصول ومخصصات الاحتياطيات العامة للقروض المتعثرة والإقراض متوسط وطويل الأجل من المساهمين والأوراق المالية التي تتحول إلى أسهم بعد فترة والديون المساندة.

وقد اشترطت لجنة بازل أن لا يزيد رأس المال المساند عن 100% من رأس المال الأساسي كحد أقصى، وأن لا تزيد نسبة الديون المساندة عن 50% من رأس المال الأساسي،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويجب أن لا يزيد إجمالي مخصصات الاحتياطات العامة للقروض المتعثرة عن 1.25% من قيمة الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر، واحتياطي إعادة تقييم الأصول يخضع لخصم بنسبة 55% وكذلك الأوراق المالية التي تتحول إلى أسهم.

من هنا نستعرض قانون احتساب معيار كفاية رأس المال وهو:

$$\text{معيار كفاية رأس المال} = \frac{\text{Tier 2 + Tier 1}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة داخل وخارج الميزانية}} \geq 8\%$$

هذه النسبة تهدف إلى إيجاد رأس المال الكافي لتغطية المخاطر الائتمانية، وفي الأصل هذه النسبة لا تخص إلا هذا النوع من المخاطر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حددت لجنة بازل للرقابة المصرفية أوزان للمخاطر المرجحة للأصول داخل الميزانية والبنود خارج الميزانية ضمن اتفاقية بازل I وفيما يلي عرض لهذه الأوزان كما جاءت في (BCBS, 1988):

جدول (1)

أوزان المخاطرة المرجحة للأصول داخل الميزانية حسب اتفاقية بازل I

أوزان المخاطر	نوعية الأصول
صفر	النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية والمطلوبات بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات + المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية لدول منظمة OECD أو المطلوبات المضمونة من الحكومات والبنوك المركزية لدول منظمة OECD.
10 إلى 50 %	المطلوبات من هيئات القطاع العام المحلية.
% 20	المطلوبات من بنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظمة OECD + النقدية في الطريق+ المطلوبات من بنوك خارج دول منظمة OECD وتستحق خلال عام.
% 50	قروض مضمونة برهونات عقارية، ويشغلها ملاكها.
%100	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + مطلوبات من قطاع خاص + المطلوبات من الحكومات المركزية لدول خارج منظمة OECD ويتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام + مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصادية + مساهمات في شركات أخرى + جميع الموجودات الأخرى.

* المصدر: (BCBS, 1988)

جدول (1) يُبين أوزان المخاطر الترجيحية للأصول داخل الميزانية حيث يتم ضرب القيمة الدفترية للتعرض الائتماني بالوزن المناسب له من ضمن هذه الأوزان للحصول على مجموع الأصول داخل الميزانية المرجحة بالمخاطر. أما بالنسبة للبنود خارج الميزانية في البداية يتم ضرب

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القيمة الدفترية للتعرض الائتماني بمعامل تحويل[5] (لتحويل التعرض من خارج الميزانية إلى داخل الميزانية) مُحدد من قِبل لجنة بازل ومن ثم يُضرب الناتج بوزن المخاطر الترجيحي المناسب للتعرض من أجل الحصول على مجموع البنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر، وسوف يتم التعرف على أوزان المخاطر الترجيحية للبنود خارج الميزانية من خلال الجدول أدناه.

جدول (2)

أوزان المخاطر الترجيحية لبنود خارج الميزانية حسب اتفاقية بازل I

أوزان المخاطر	البنود
% 100	بنود مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامة للقروض).
% 50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات).
% 20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية (الاعتمادات المستندية).

*المصدر: (BCBS, 1988)

* في عام 1995 تم إصدار مجموعة من الاقتراحات من قِبل لجنة بازل وذلك بسبب الأزمات المالية التي شهدتها الكثير من دول العالم ومنها الأزمة المالية التي أصابت المكسيك في أواخر عام 1994 و أوائل عام 1995، وكان مضمون هذه الاقتراحات إضافة المخاطر السوقية التي تتحملها البنوك إلى معيار كفاية رأس المال، أي احتساب متطلبات رأس المال المتعلقة

[5] سوف يتم التطرق لمعاملات التحويل للبنود خارج الميزانية في طرق قياس متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالمخاطر السوقية. وفي عام 1996 أصدرت لجنة بازل الاتفاقية الخاصة باحتساب كفاية رأس المال للمخاطر السوقية، كما سمحت لجنة بازل للبنوك بأن يستخدموا أساليبهم الداخلية وذلك لقياس المخاطر السوقية.

بعد التعديل الحاصل عام 1996 أصبح معيار كفاية رأس المال بالصيغة التالية (قارون، 2013):

$$\text{معيار كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال المساند}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة+مقياس المخاطر السوقية} \times 12.5} \geq 8\%$$

عملية قياس المخاطر السوقية تختلف من بنك لآخر وقد تضمنت لجنة بازل طرق إحصائية لقياس هذه المخاطر منها القيمة المقدرة للمخاطر Value at Risk (VAR).

2.5.2.1 إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل I:

كان لاتفاقية بازل I العديد من الإيجابيات والسلبيات، وسنحاول التطرق لها باختصار كما ذكرها (الخطيب، 2008).

إيجابيات اتفاقية بازل I:

- ساعد معيار كفاية رأس المال الذي وضعته لجنة بازل لعام 1988 والتعديلات عليه في عام 1995 على تقوية سلامة واستقرار الجهاز المصرفي العالمي ورفع كفاءة الجهاز المصرفي وتفعيل دور السلطات الرقابية.
- كما ساعد هذا المعيار في تحقيق العدالة في مجال المنافسة بين البنوك على المستوى العالمي.
- ساهمت اتفاقية بازل I في جعل البنوك أكثر حرصاً في اختيار الأصول ذات أوزان أقل مخاطرة؛ وذلك لإستيفاء النسبة المطلوبة لمعيار كفاية رأس المال.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سلبيات اتفاقية بازل I:

- اعتبر معيار كفاية رأس المال غير كافٍ لقياس الصحة المالية للبنوك.
- ركزت اتفاقية بازل عام 1988 فقط على المخاطر الائتمانية غير أن هناك أنواع أخرى من المخاطر، مثل: المخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة وغيرها.
- لا توفر هذه الاتفاقية الحوافز المناسبة لتقنيات إدارة المخاطر.
- صعوبة تطبيق اتفاقية بازل I في جميع دول العالم، لوجود فوارق بين المعايير المحاسبية والممارسات التنظيمية.
- أوزان ترجيحية جزافية وفئات أصول ضيقة لا تأخذ بعين الاعتبار التنوع القطاعي في محفظة أنشطة البنك.
- شجعت اتفاقية بازل I على عمليات الإقراض قصير الأجل بين البنوك وهذا ما أدى فيما بعد إلى حدوث أزمات مالية في الدول النامية.

2.5.3 اتفاقية بازل II:

في حزيران من عام 1999، أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مُقترحاً حول تعديل معيار كفاية رأس المال وذلك بسبب التقدم التكنولوجي والأزمات المالية التي جرت مؤخراً في الساحة وذلك يعود إلى تشجيع اتفاية بازل I على عمليات الإقراض قصير الأجل بين البنوك، بالإضافة إلى أنها وجدت أن معيار كفاية رأس المال الصادر عن اتفاقية بازل I لم يكن كافياً لقياس الملاءة المالية للبنوك، وفي حزيران من عام 2004 تمت الموافقة على هذا المُقترح وتم إصدار اتفاقية بازل II وكان من أهم أهداف هذه الاتفاقية زيادة معدلات الأمان والسلامة لدى النظام المالي العالمي وإدخال مخاطر جديدة إلى معيار كفاية رأس المال لم تكن مأخوذة في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاعتبار في اتفاقية بازل I، واستخدام نماذج اختبار جديدة وأكثر ملائمة للتطبيق في البنوك (BCBS, 2015). وقامت اتفاقية بازل II على ثلاث دعائم ألا وهي:

2.5.3.1 الدعامة الأولى (المتطلبات الدنيا لرأس المال):

إن الدعامة الأولى تهدف إلى قياس متطلبات رأس المال، ضمن هذه الدعامة تم تعديل طرق قياس المخاطر الائتمانية في حين طرق قياس المخاطر السوقية بقيت كما هي، كما تم إدخال طرق قياس المخاطر التشغيلية وإضافتها إلى قانون كفاية رأس المال. وأشارت الدعامة الأولى إلى قانون كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II بالصيغة التالية كما وردت في (الخطيب، 2008):

$$\text{معيار كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال المساند+ ديون مساندة}}{\text{الأصول المرجة بأوزان المخاطر+12.5 (المخاطر السوقية + التشغيلية)}} \geq 8\%$$

– الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال يبدأ من نسبة 8% ومن المتوقع زيادتها فقط إلى نسبة 15%.

2.5.3.2 الدعامة الثانية (عمليات المراجعة الرقابية):

تقوم هذه الدعامة على ضمان وجود طريقة فعالة للرقابة على المؤسسات المالية، حيث تخضع هذه المؤسسات المالية للإشراف من قِبل جهات رقابية مختصة بالتقييم لكفاية رأس المال والالتزام بالنسب المحددة.

حددت لجنة بازل للرقابة المصرفية أربعة مبادىء رئيسية تقوم عليها هذه الدعامة، وتُعتبر هذه المبادىء مُكملة للمبادىء الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة[6] الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وهذه المبادىء كما ورد ذكرها في (BCBS, 2004):

[6] من الممكن الرجوع إلى الملحق للتعرف على المبادىء الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المبدأ الأول:** ينبغي أن تكون لدى البنوك عملية للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال، واستراتيجية للمحافظة على مستويات رؤوس أموالها.
- **المبدأ الثاني:** ينبغي على المراقبين أن يقوموا بمراجعة وتقييم التقديرات الداخلية للبنوك لمدى كفاية رأس المال وضمان التزامها بمعدلات رأس المال القانونية. وينبغي على المراقبين أن يتخذوا إجراءً رقابياً إذا لم يقتنعوا بنتائج هذه العملية.
- **المبدأ الثالث:** ينبغي على المراقبين أن يتوقعوا من البنوك أن تعمل على مستوى أعلى من النسب الدنيا لرأس المال القانوني وينبغي أن تكون لديهم القدرة على أن يطلبوا من البنوك حيازة رأس مال يزيد على الحد الأدنى.
- **المبدأ الرابع:** ينبغي على المراقبين السعي للتدخل في مرحلة مبكرة لمنع هبوط رأس المال إلى أقل من المستويات الدنيا المطلوبة لمواجهة الخسائر، وينبغي أن يطلبوا اتخاذ إجراء سريع لعلاج ذلك إذا لم تتم المحافظة على رأس المال أو إعادته لحالته السابقة.

2.5.3.3 الدعامة الثالثة (انضباط السوق):

تعتبر الدعامة الثالثة (انضباط السوق) من مقومات تعزيز سلامة وكفاءة القطاع المالي والمصرفي من خلال تركيزها على توفير المعلومات الضرورية والمناسبة لمختلف الأطراف والمتعاملين في الأسواق، ذلك أن هذه الدعامة تُلزم المؤسسات المصرفية بتوفير حد أدنى من المعلومات المالية والعامة للمستثمرين والمودعين وغيرهم. ويُقصد بانضباط السوق: زيادة درجة إفصاح البنوك عن هيكل رأس المال ونوعية وبنية المخاطر وسياساتها المحاسبية لتقييم أصولها والتزاماتها وتكوين المخصصات، وأيضاً استراتيجيات المصارف للتعامل مع المخاطر وأنظمتها الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب وكذلك التفاصيل الكمية والنوعية عن المراكز المالية للبنوك وأدائها العام (اتحاد المصارف العربية، 2003).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تسعى هذه الدعامة إلى دفع البنوك إلى القيام بأنشطتها بصورة سليمة وفعّالة، وتحفيز البنوك للحفاظ على قاعدة رأس مال متينة، وتوفير معلومات موثوقة ومناسبة تتيح للمتعاملين القدرة على تقييم المخاطر بشكل فعّال.

2.5.3.3.1 توجيهات لجنة بازل لتطبيق الدعامة الثالثة (انضباط السوق)

تقوم توجيهات لجنة بازل لتطبيق الدعامة الثالثة على أربع محاور رئيسية كما تم ذكرها في (صندوق النقد العربي، 2006)، وهي:

المحور الأول: إجراء الإفصاح المناسب بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية: يجب على البنوك عند تطبيق متطلبات الإفصاح مراعاة عدم تعارضها مع تلك المطلوبة على الأدوات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، ويجب على إدارة المصرف أن تحدد وسيلة الإفصاح المناسبة وأن تفصح عن أي متطلبات إضافية تطلبها السلطات الرقابية المحلية.

المحور الثاني: الأهمية النسبية: تُعرف الأهمية النسبية لدى لجنة بازل بأنها أي معلومة من الممكن الإغفال عنها أو إدراجها بشكل خاطىء وكان لها تأثير على التقدير أو على القرار الذي يمكن أن يتخذه مستخدمو البيانات المالية. يجب على المصارف حتى تستطيع أن تحدد الأهمية النسبية لمعلومة معينة واتخاذ القرار بضرورة الإفصاح عنها أو عدمه، أن تقوم بإجراء تقدير نوعي عما يمكن أن يستند إليه المستثمرون والمودعون في ظروف معينة، لتقرير خياراتهم (اختبار المستخدم)، ويمثل اختبار مستخدمي البيانات المالية (User Test) المعيار الذي يرجع إليه المصرف لتحديد ما يقتضي الإفصاح عنه.

المحور الثالث: دورية الإفصاح: تناول هذا المحور المعلومات المطلوب من المصارف الإفصاح عنها بشكل نصف سنوي، والمعلومات التي يمكن الإفصاح عنها سنوياً كتلك المتعلقة بأهداف وسياسات إدارة المخاطر ونظم رفع التقارير. كما يخص هذا المحور المصارف ذات النشاط الدولي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الواسع أنّ عليها أن تُفصح عن مكونات رأس المال وفقاً لمعيار كفاية رأس المال، وعن نسبة كفاية رأس المال لديها وأيضاً عن المعلومات ذات التقلبات السريعة وذلك على أساس فصلي، كما يجب على المصارف أن تُفصح عن معلوماتها ذات الأهمية النسبية المعدّة للنشر بأقرب وقت ممكن.

المحور الرابع: المعلومات عن المزايا التي ينفرد بها المصرف والمعلومات السرية: تعتبر لجنة بازل أن إفصاح المصرف عن معلوماته السرية من شأنه أن يُضعف الوضع التنافسي للمصرف إزاء المنافسين، واعتبرت أن معلومات العملاء والمعلومات المتعلقة بالأدوات والنظم المبتكرة في المصرف هي معلومات سرية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن لجنة بازل راعت من خلال الإفصاحات المطلوبة التوازن فيما بين الحاجة إلى إفصاحات مُجدية وبين حماية المعلومات المتعلقة بمزايا المصرف التي ينفرد بها والمعلومات السرية عنه.

2.5.3.4 إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل II[7]:

إيجابيات اتفاقية بازل II:

- تحسين وتطوير سياسات وممارسات إدارة رأس المال وإدارة المخاطر لدى المؤسسات المصرفية.
- تطوير أسلوب احتساب معيار كفاية رأس المال.
- تقليل المخاطر الائتمانية.
- تعزيز ركائز الاستقرار البنكي، وتطوير أدوات مالية جديدة في العمل البنكي.
- تحسين درجات الأمان والدقة في الأنظمة المالية للبنوك من خلال تطبيق المراقبة الذاتية الداخلية في البنوك.

[7] http://albaitalkuwaiti.wordpress.com

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سلبيات اتفاقية بازل II:

- انحياز معايير الاتفاقية بما يتوافق لتطلعات الدول الصناعية العشر G10.
- الضغط على البنوك لكي تُدعم مستويات رأس مالها ومعدلات كفاية رأس المال بسبب المخاطر الجديدة لاسيما مخاطر التشغيل.
- مواجهة الضغوط من أجل تطوير سياسات وممارسات إدارة المخاطر المالية والانتقال تدريجياً من أسلوب التقييم الائتماني الخارجي إلى أسلوب التقييم الائتمان الداخلي.
- وفقاً للمعايير التي وضعتها الاتفاقية، واجهت البنوك عقبات في استقطاب مصادر التمويل الدولية بسبب التصنيفات الائتمانية المتدنية لبعض تلك المؤسسات.

2.5.4 اتفاقية بازل III:

في عام 2008 أصيب العالم بأزمة مالية عالمية أثرت على اقتصاديات دول العالم أجمع وكان السبب الرئيسي لهذه الأزمة البنوك والمؤسسات المالية فكان لا بد من إعادة النظر في القواعد الدولية المنظمة لعمل البنوك، وهذا ما دفع لجنة بازل إلى مراجعة عميقة وشاملة لبنود ومقترحات اتفاقية بازل II لتتولد اتفاقية بازل III في 12/ سبتمبر 2010 وتحمل هذه الاتفاقية مجموعة من المعايير الرقابية الجديدة.

تمت الموافقة على الإطار العام لبازل III من قبل هيئة الرقابة في لجنة بازل (مجموعة محافظي المصارف المركزية ورؤساء الهيئات الرقابية والإشراف Group of Central Bank Governors and Heads of Supervisions (GHOS) في سبتمبر2009، بعد ذلك قامت اللجنة بإجراء تعديلات جوهرية على الإطار، ووافقت عليه هيئة الرقابة (GHOS) في عام 2010، ومن هنا أُطلق القرار ببدء تطبيق اتفاقية بازل III في مطلع عام 2013، والانتهاء منه في مطلع العام 2019 (أبو صلاح، 2011).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتفاقية بازل III هي عبارة عن مجموعة من القواعد الإصلاحية التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية من أجل تعزيز الإطار التظيمي المصرفي، وتهدف هذه الاتفاقية إلى إلزام المصارف بتعزيز رؤوس أموالها والاحتفاظ باحتياطات لمواجهة المخاطر وتحسين مستويات الحوكمة والشفافية والإفصاح في المصارف (أبو صلاح، 2011).

2.5.4.1 أهم ما جاء به اتفاق بازل III:

وذكر أبو صلاح (2011) أهم البنود التي نصت عليها اتفاقية بازل III، وتتلخص هذ البنود في مايلي:

- زيادة الحد الأدنى لرأس المال حيث سيتم رفع الحد الأدنى لمتطلبات حقوق الملكية للأسهم العادية من 2% إلى 4.5% والذي يعتبر من مكونات رأس المال ذي القدرة العالية على امتصاص الخسارة.
- إضافة رأس المال التحوطي الإضافي (Capital Conservation Buffer) إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5% من الأسهم العادية، والغرض من الاحتياطي الإضافي هو ضمان امتلاك المصارف مصدات حماية لرأس المال والتي من الممكن استخدامها لامتصاص الخسائر خلال فترات الضغوط المالية والاقتصادية. ويمكن للمصارف الاستفادة من هذا التحوط خلال فترات الضغوط، كلما اقتربت نسب رؤوس أموالها التنظيمية من متطلبات الحدود الدنيا، وبالتالي زيادة القيود على توزيعات الأرباح.
- احتفاظ البنوك باحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية (Countercyclical Buffer) بنسبة تتراوح بين (0% – 2.5%) من الأسهم العادية أو غيرها من أدوات رأس المال التي من الممكن استخدامها لامتصاص الخسائر، والغرض من هذا الاحتياطي مواجهة التقلبات الدورية في تحقيق الهدف الأوسع للسلامة الكلية والمتمثل في حماية القطاع المصرفي من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبعات فترات تزايد نمو الائتمان الكلي. ويكون هذا المتطلب ساري المفعول في أي دولة عندما يكون هناك فائض في نمو الائتمان والذي يسفر عن بناء مخاطر نظامية واسعة.

- إضافة نسبة الرفع المالي (الشريحة الأولى لرأس المال إلى إجمالي الأصول غير المرجحة بالمخاطر) التي من شأنها أن تكون بمثابة مساندة للتدابير والمتطلبات القائمة على المخاطر، والحد الأدنى المطلوب لهذه النسبة هو 3%.
- فرض متطلبات رأسمالية خاصة بالبنوك المهمة نظامياً Systemically Important Financial Institutions(SIFI)، ويقصد بالبنوك المهمة نظامياً هي المؤسسات المالية التي قد يكون لإنهيارها آثار سلبية كبيرة تشكل مخاطر نظامية على النظام المصرفي والمالي، وتهدد سلامته واستقراره حيث تعتبر مثل هذه البنوك بالمهمة نظامياً بسبب حجمها وتعقيدها والترابط المنهجي، وبالتالي فإن فشلها سيسبب اضطراباً كارثياً للنظام المالي والنشاط الاقتصادي.
- وضع معايير جديدة لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك وذلك من خلال إدخال نسبتين، الأولى نسبة تغطية السيولة[8] Liquidity Coverage Ratio (LCR) والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها خلال 30 يوماً. أما النسبة الثانية نسبة صافي التمويل المستقر[9] Net Stable Funding Ratio (NSFR) فهي لقياس السيولة المتوسطة وطويلة الأجل والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

[8] نسبة تغطية السيولة = نسبة الأصول مرتفعة السيولة / صافي التدفقات النقدية الصادرة خلال 30 يوم ≤ 100%

[9] نسبة صافي التمويل المستقر = المبلغ المتاح للتمويل المستقر / المبلغ المطلوب للتمويل المستقر ≤ 100%

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.5.4.2 إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل III:

كان لاتفاقية بازل III العديد من الإيجابيات والسلبيات، وسنحاول التطرق لها باختصار كما ذكرها (مفتاح ورحال، 2013).

إيجابيات اتفاقية بازل III:

- انخفاض خطر حدوث أزمات مالية وذلك بسبب تعزيز رؤوس أموال البنوك.
- إقرار شفافية أكبر في النظام المالي العالمي.

سلبيات اتفاقية بازل III:

- لجوء الكثير من المؤسسات المالية إلى التحايل بسبب القواعد التي وضعتها اتفاقية بازل III.
- معايير بازل III حدت من قدرة البنوك على تمويل المشاريع التنموية وذلك بسبب القيود التي فرضتها الاتفاقية على السيولة النقدية.
- تطبيق اتفاقية بازل III سيجعل اقتصاديات الدول النامية تعاني وسيضع البنوك في وضع لا تستطيع المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الأساسية الضرورية لبلدانها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2.5.5 طرق احتساب معيار كفاية رأس المال للمخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية وفقاً لاتفاقية بازل II

إن لرأس المال في البنوك أهمية كبيرة، فهو يشكل قاعدة للنمو والتطور المستقبلي للبنك، كما يؤدي دوراً كبيراً في امتصاص ومواجهة الخسائر غير المتوقعة التي يواجهها البنك. إن البنوك التي لها قاعدة رأس مال تتناسب مع نشاطها وحجمها وطبيعة المخاطر التي تتعرض لها، تمتلك قدرة كبيرة على تحمل الخسائر وتجاوزها، كما تكون هذه البنوك أكثر قدرة على الاستمرار في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمل وتقديم الائتمان. وبالتالي إن احتفاظ البنوك بقاعدة رأس مال مناسبة، ذلك سيؤدي إلى رفع قدرة القطاع المصرفي وتعزيز الثقة فيه وحفظ استقرار النظام المالي ككل، وحفظ الاستقرار للنظام المالي وهو من أهم أولويات البنك المركزي في أي دولة (سلطة النقد الفلسطينية، 2005).

إن مصطلح كفاية رأس المال يعبر عن قدرة وكفاءة البنوك التجارية في قياس وتوجيه ومراقبة المخاطر التي تواجهها البنوك، وذلك بهدف تحجيمها والسيطرة عليها واتخاذ القرارت التي تتفق مع استرتيجية البنك وسياسته وتدعيم قدرته التنافسية (الطيب وشحاتيت، 2011).

تطور الاهتمام بكفاية رأس المال في البنوك التجارية من خلال إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 1974، وتزايد الاهتمام بها حتى أصدرت اللجنة مقترحات جديدة خاصة بكفاية رأس المال في عام 2004، وأطلق عليها اتفاقية بازل II واشتملت هذه المقترحات تعديل على طرق قياس كفاية رأس المال للمخاطر الائتمانية، وإبقاء طرق قياس كفاية رأس المال للمخاطر السوقية كما هي، وإضافة طرق قياس كفاية رأس المال للمخاطر التشغيلية، وتغيير الأوزان المخصصة للمخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية.

وفيما يلي سيتم التطرق إلى طرق قياس كفاية رأس المال للمخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية وفقاً لاتفاقية بازل II :

2.5.5.1 المخاطر الائتمانية:

عُرفت المخاطر الائتمانية بأنها: "مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المُقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية" (مفتاح و معارفي، 2007، ص:3).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.5.5.2 أنواع المخاطر الائتمانية

وذكر (الزبيدي، 2002) أن هناك عدة أنواع للمخاطر ائتمانية، ومنها:

- مخاطر متعلقة بالعميل، هذا النوع من المخاطر ينشأ بسبب سمعة العميل الائتمانية، ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي، وما سبب حاجة العميل للائتمان والغرض منه.
- مخاطر مرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل، وترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ كل قطاع اقتصادي له درجة مخاطرة تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية لكل قطاع.
- مخاطر مرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله.
- المخاطر المتعلقة بأخطاء البنك، وترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المطلوبة. ومن الأخطاء التي قد يرتكبها البنك وتزيد المخاطر الائتمانية تساهل البنك في إعطاء الائتمان وعدم أخذ ضمانات كافية.
- المخاطر المتصلة بالغير، وترتبط هذه المخاطر بأية أمور خارجة عن إرداة البنك، ومن الممكن أن تؤثر على الوضع المالي للبنك وبالتالي تؤثر على العميل، مثل التغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.5.5.3 خصائص المخاطر الائتمانية

وهناك العديد من خصائص المخاطر الائتمانية، ومن هذه الخصائص كما ذكرها (بن شيحة، 2013):

- المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر التي تركز على ركنيين أساسيين، وهما: الخسارة، والمستقبل.
- المخاطر الائتمانية لا تتعلق فقط بعملية تقديم القرض، بل وتستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل لمبلغ القرض وفوائده.
- المخاطر الائتمانية هي خسارة يتضرر منها المُقرض فقط ولا يواجهها المُقترض، ويُعتبر المُقترض هو المسبب للمخاطر الائتمانية؛ بسبب عدم قيامه أو قدرته على سداد مبلغ القرض وفوائده.

2.5.5.4 قياس متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية:

أعطت لجنة بازل للبنوك حرية الاختيار بين منهجين لاحتساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية، المنهج الأول هو المنهج المعياري، والثاني منهج التصنيف الداخلي، وهذا المنهج يشتمل على منهج التصنيف الداخلي الأساسي، ومنهج التصنيف الداخلي المتقدم.

2.5.5.4.1 المنهج المعياري Standarized Approach

يُعتبر المنهج المعياري نسخة مُحسنة من نسبة كفاية رأس المال الصادرة في اتفاقية بازل ا، حيث يقوم هذا المنهج على تحديد أوزان المخاطر لكل فئة من فئات الأصول، وهذا يرتكز أساساً على وجود تصنيف خارجي مُقدم من مؤسسات تصنيف خارجية لتقييم القروض، ومن أبرز هذه المؤسسات Standard and Poor's، Moody's، Fitch، وهذه المؤسسات تقوم على

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصنيف وتقييم الملاءة الائتمانية للمدينين (المؤسسات المالية). بناءً على درجات التصنيف التي تقدمها مؤسسات التصنيف، وأيضاً طبيعة المدينين، يتم تحديد أوزان المخاطر عند احتساب كفاية رأس المال، حيث يقوم البنك بتخصيص أوزان المخاطر لأصوله، وبنود خارج الميزانية للحصول على قيمة مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر (Hasan, 2002).

* التزم البنك المركزي الأردني بأوزان المخاطر للبنود داخل الميزانية وخارجها التي أصدرتها اتفاقية بازل II، وفيما يلي عرض لأوزان المخاطر للبنود داخل وخارج الميزانية حسب تعليمات البنك المركزي الأردني للمخاطر الائتمانية في عام 2007:

مطالبات البنود داخل الميزانية كما ورد ذكرها في (البنك المركزي الأردني، تعليمات بازل II: مخاطر الائتمان – المدخل المعياري، 2007، ص: 3-9):

- **مطالبات الدول Claims on Sovereigns:**

تُعطى المطالبات على الدول و / أو بنوكها المركزية أوزان مخاطر ترجيحية وفقاً للتصنيفات الائتمانية الممنوحة من قبل مؤسسات التصنيف المعترف بها، ويصل الحد الأدنى لأوزان المخاطر الترجيحية (صفر%)، والحد الأعلى يصل إلى (100%). وتُعطى جميع الالتزامات على الحكومة الأردنية والبنك المركزي الأردني بالدينار الأردني وزن مخاطر ترجيحي يساوي(صفر%)، شريطة أن تكون مصادر تمويل هذه الالتزامات بالدينار الأردني.

- **المطالبات على منشآت القطاع العام Claims Public Sector Entities (PSEs) on:**

تضم منشآت القطاع العام كل من: حكومات الأقاليم والسلطات المحلية وهذه المنشآت مؤهلة للحصول على أوزان مخاطر الحكومات المركزية، أما الأجهزة الإدارية المسؤولة أمام الحكومات المركزية أو الإقليمية أو السلطات المحلية والمنشآت الأخرى غير التجارية التي تملكها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومات، أو الأجهزة المحلية مؤهلة للحصول على أوزان مخاطر البنوك، والمنشآت التجارية المملوكة للحكومات المركزية أو الإقليمية أو السلطات المحلية مؤهلة للحصول على أوزان مخاطر الشركات حسب تصنيفها الائتماني.

- **مطلبات بنوك التنمية متعددة الأطراف Claims on Multilateral Development Banks (MDBs):**

تُعطى هذه البنوك أوزان مخاطر البنوك، باستثناء المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل، ما عدا بعض البنوك تُعطى وزناً ترجيحياً (صفر%) ومنها: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الآسيوي للتنمية وبنك التنمية الإفريقي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الإسلامي للتنمية، والمجلس الأوروبي للتنمية وصندوق الاستثمار الأوروبي.

- **مطالبات البنوك Claims on Banks:**

تُعطى مطالبات البنوك وزن مخاطر ترجيحي حسب التصنيف الخارجي للبنك المعني بحيث لا يقل وزن المخاطر عن 20% بأي حال من الأحوال.

- **مطالبات شركات الأوراق المالية Claims on securities firms:**

تُعامل مطالبات شركات الأوراق المالية معاملة المطالبات على البنوك، ولكن بشرط أن تكون خاضعة لترتيبات إشرافية وتنظيمية، خصوصاً فيما يتعلق بمتطلبات كفاية رأس المال المبنية على حجم المخاطر، ولكن في حال عدم تحقق هذا الشرط تخضع لنفس معاملة مطالبات الشركات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **مطالبات الشركات Claims on corporate:**

تُعطى مطالبات الشركات وزن مخاطر ترجيحي حسب التصنيف الخارجي للشركة المعنية بحيث لا يقل وزن المخاطر عن 20% للشركات المصنفة ولا يزيد وزن المخاطر عن 150%، أما بالنسبة للشركات غير المصنفة فتُعطى وزن مخاطر ترجيحي 100%.

- **المطالبات المصنفة ضمن محفظة التجزئة التنظيمية والمنسجمة مع المعايير المحددة من قِبل البنك المركزي Claims included in the Regulatory Portfolio Retail:**

تُعطى هذه المطالبات وزن مخاطر ترجيحي (75%) بشرط أن تحقق أربعة معايير وهي: **معيار العميل** يتوجب أن يكون الائتمان ممنوحاً لفرد أو لمجموعة من العملاء ذوي صلة أو منشآة صغيرة. **معيار المنتج** يتوجب أن يكون الائتمان ضمن المنتجات التالية: السلف الشخصية، بطاقات الائتمان، قروض السيارات، القروض التعليمية، القروض الاستهلاكية، التأجير التمويلي. **معيار التفتت** يتوجب أن تكون محفظة التجزئة موزعة بشكل جيد بحيث لا يجوز أن يزيد إجمالي الائتمان الممنوح للعميل الواحد بكافة أنواعه (بما فيها الائتمان الممنوح للعملاء ذوي الصلة) عن (0.2%) من محفظة التجزئة العاملة. **معيار القيمة القصوى** يتوجب أن لا يزيد إجمالي الائتمان بكافة أنواعه الممنوح للعميل الواحد سواء على مستوى الفرد أو المنشأة الصغيرة وبما فيها الائتمان الممنوح للعملاء ذوي الصلة عن 250 ألف دينار على مستوى البنك الواحد.

- **مطالبات القروض السكنية المضمونة برهونات عقارية Claims Secured by Residential Property:**

تُعطى هذه المطالبات وزن مخاطر ترجيحي (35%) في حال انطبقت عليها هذه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشروط :

1) أن يكون العقار لأغراض سكنية وليس لأغراض تجارية.

2) أن تكون الغاية من القرض شراء أو بناء أو توسعة عقار سكني.

3) أن لا تزيد قيمة القرض عن 80% من القيمة التقديرية أو الشرائية للعقار.

4) أن يكون العقار مملوك لفرد أو لمجموعة من الأفراد.

5) في حال عدم انطباق الشروط تخضع هذه المطالبات لوزن مخاطر ترجيحي (100%).

- **مطالبات قروض تمويل العقارات التجارية Claims Secured by Commercial Real State:**

تُعطى هذه المطالبات وزن مخاطر ترجيحي (100%).

- **المطالبات غير العاملة Past due Loans:**

يُعطى الجزء غير المغطى بضمان مؤهل من المطالبات غير العاملة (المستحق لمدة 90 يوم فأكثر) بعد طرح قيمة المخصص الخاص والفوائد والعمولات المعلقة أوزان المخاطر الترجيحية التالية، وتستثنى القروض السكنية المؤهلة من هذه القاعدة، وتكون أوزان المخاطر الترجيحية كالتالي:

1) (50%) إذا كان المخصص الخاص أكبر من (50%) من الرصيد القائم للتسهيلات.

2) (100%) إذا كان المخصص الخاص أكبر أو يساوي (20%) وأقل من (50%) من الرصيد القائم للتسهيلات.

3) (150%) إذا كان المخصص الخاص أقل من (20%) من الرصيد القائم للتسهيلات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المطالبات مرتفعة المخاطر Higher Risk Categories:**

تُعطى هذه المطالبات وزن مخاطر ترجيحي (150%)، وتضم كلاً من مطالبات الدول ومؤسسات القطاع العام والبنوك وشركات الأوراق المالية التي تحمل تصنيف ائتماني أقل من B-، مطالبات على شركات القطاع الخاص التي تحمل تصنيف ائتماني أقل من BB-، التسهيلات الممنوحة لتمويل رأس المال المغامر[10]، التسهيلات الممنوحة لتمويل الاكتتاب بأسهم شركات مساهمة عامة تحت التأسيس، الاكتتاب المباشر و/أو غير المباشر للبنوك بأسهم شركات مساهمة عامة تحت التأسيس.

- **الموجودات الأخرى Other Assets:**

يُعطى النقد وما هو بحكمه المحتفظ به لدى البنك، والإيداعات المحتفظ بها لدى الفروع الخارجية، والاحتياطي النقدي الإلزامي المحتفظ به لدى البنوك المركزية وزن مخاطر ترجيحي (صفر%)، تُعطى الشيكات برسم التحصيل وزن مخاطر ترجيحي (20%)، تُعطى الاستثمارات في أدوات الملكية والمصنفة ضمن المحفظة البنكية أو أدوات رأس المال التنظيمي الصادرة عن بنوك أو شركات مالية وزن مخاطر ترجيحي (100%)، تُعطى باقي الموجودات التي لم ترد ضمن قائمة الموجودات الأخرى وزن مخاطر ترجيحي (100%).

مطالبات البنود خارج الميزانية كما ورد ذكرها في (البنك المركزي الأردني، تعليمات بازل II: مخاطر الائتمان – المدخل المعياري، 2007، ص: 10-11):

تُحتسب القيمة المرجحة بالمخاطر للبنود خارج الميزانية بخطوتين، الخطوة الأولى: وهي تحويل القيمة الاسمية للبند إلى معامل ائتماني للبنود داخل الميزانية، وذلك من خلال ضربها

[10] تمويل رأس المال المغامر: التسهيلات التي تُمنح بغرض تمويل شراء أسهم/حصص في رأس مال الشركات عدا الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق المالي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمعامل التحويل الائتماني الخاص بها. الخطوة الثانية: يتم ضرب ناتج الخطوة الأولى بوزن المخاطر الترجيحي المناسب للبند داخل الميزانية وحسب نوع المطالبة.

تُعطى بدائل الائتمان المباشر معامل تحويل ائتماني (100%) ، مثل كفالات الدفع بكل أنواعها، كفالات الجمارك، وكفالات مزاولة المهنة، والاعتمادات المستندية مؤجلة الدفع، والاعتمادات المستندية بالإطلاع، واعتمادات الضمان. كما وتُعطى التعهدات المتعلقة بالأداء معامل تحويل ائتماني (50%)، مثل: كفالات دخول العطاءات، وكفالات حسن التنفيذ، وكفالات الصيانة، وكفالات الشحن، وكفالات الالتزام بالتشريعات والقوانين، وكفالات وتعهدات الجودة المصنعية، وكفالات التعويض عن الخسائر. وتُعطى الالتزامات المتعلقة بالاستيراد والتصدير معامل تحويل ائتماني (20%). تُعطى السقوف الائتمانية غير الملزمة معامل تحويل ائتماني (صفر%) بغض النظر عن تاريخ استحقاقها الأصلي. تُعطى السقوف الائتمانية الملزمة معامل تحويل ائتماني (20%) إذا كان تاريخ استحقاقها الأصلي يساوي أو أقل من سنة. تُعطى السقوف الائتمانية الملزمة معامل تحويل ائتماني (50%) إذا كان تاريخ استحقاقها الأصلي يزيد عن سنة. يُعطى معامل تحويل ائتماني (100%) لكل من: عمليات إقراض الأوراق المالية و/أو إيداعها كضمانات، والجزء غير المدفوع من الأسهم و/أو السندات المالية المشتراة، والتي تمثل التزاماً على البنك بدفع هذا الجزء في تاريخ مستقبلي، واتفاقيات إعادة الشراء ومعكوسها، وشراء الأصول الآجلة، ويشمل الاتفاق على شراء قرض وسند دين أو أي أصل آخر من طرف خارجي في تاريخ مستقبلي وبيع الأصول مع حق الرجوع.

* تُحتسب نسبة كفاية رأس المال وفقاً للمنهج المعياري حسب المعادلة التالية الوارد ذكرها في (BCBS, 2006):

متطلبات رأس المال = الأصول والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر × 8%

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

= (التعرض الائتماني × وزن المخاطر) × 8%

$$\text{Capital Requirement} = \text{Risk Weighted} \times 8\%$$

$$K = RWA \times 8\% \qquad (4.1)$$

$$K = (EAD \times RW) \times 8\%$$

EAD: Exposure at Default *التعرض* الائتماني

RW: Risk Weight وزن المخاطر

2.5.5.4.2 منهج التصنيف الداخلي (IRB) Internal Rating Based Approach:

يمكن للبنوك التي تستوفي الحد الأدنى من بعض الشروط ومتطلبات الإفصاح استخدام منهج التصنيف الداخلي، من أجل قياس رأس المال اللازم للمخاطر الائتمانية، ولكن بموافقة السلطات الرقابية، وتستطيع البنوك الاعتماد على تقديراتها الداخلية لمكونات المخاطر في تحديد متطلبات رأس المال لتعرض معين (أبو كمال، 2007).

يعتمد منهج التصنيف الداخلي على قياس الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة باستخدام أوزان مخاطر ترجيحية لاحتساب متطلبات رأس المال لذلك الجزء غير المتوقع من الخسائر، أما الخسائر المتوقعة فتُعالج بشكل مستقل (بن شيحة، 2014)، يتم احتساب متطلبات رأس المال وفق منهج التصنيف الداخلي عبر معادلات رياضية وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، وتُستخدم مكونات المخاطر الأربعة في عملية الاحتساب.

يوجد هناك أربعة مكونات للمخاطر (مدخلات كمية) يعتمد عليها منهج التصنيف الداخلي والتي لها تأثير على أوزان المخاطر كما ذكرها (جهاد، 2012)، وهي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- احتمالية تخلف العميل عن الدفع Probability of Default (PD): على البنك أن يحتسب احتمالية التخلف عن الدفع عبر سنة واحدة لكل مقترض، ويجب أن تكون مبنية على خلفية تاريخية وبيانات مدروسة، ويمكن أن تعتمد البنوك احتساب احتمالية التخلف عن الدفع، إما على خبرتها وإما على استخدام نماذج إحصائية معدة لهذه الغاية.
- الخسائر في حالة عدم الدفع Loss Given Default (LGD): هي الخسائر المتوقعة في حال تعثر العميل عن الدفع، وهو يقيس النسبة التي لن تسترد من الأصل المعرض للمخاطر في حالة التعثر.
- المخاطر عند تخلف العميل عن الدفع Exposure at Default (EAD): هي الخسارة الفعلية التي يتحملها البنك عند تعثر العميل عن الدفع.
- أجل الاستحقاق Maturity (M): هو تاريخ استحقاق القرض، أي الفترة الممنوحة للعميل للوفاء بالتزاماته للبنك.

ينقسم منهج التصنيف الداخلي إلى منهجين وهما:

- منهج التصنيف الداخلي الأساسي: في هذا المنهج تعتمد البنوك على تقديراتها الذاتية لقياس احتمالية تعثر العميل عن الدفع، وتعتمد على تقديرات السلطات الرقابية لمكونات المخاطر الأخرى (BCBS, 2006).
- منهج التصنيف الداخلي المتقدم: "يُتبع منهج التصنيف الداخلي المتقدم لدى البنوك التي لديها تصنيفات داخلية متطورة، حيث تقوم البنوك باستخدام أنظمتها الداخلية لتقييم جدارة المقترضين، وبالتالي تحديد مخاطر الائتمان في محافظها، مع الالتزام بأساليب دقيقة ومعايير الإفصاح" (الخطيب،2008، ص: 52)، وضمن هذا المنهج تقوم البنوك بإعداد تقديراتها لاحتمالات تعثر العميل عن الدفع (PD)، والخسائر في حالة عدم الدفع

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(LGD)، والمخاطر عند تخلف العميل عن الدفع (EAD)، وأجل الاستحقاق (M) (BCBS, 2006).

2.5.5.2 المخاطر التشغيلية:

عُرفت المخاطر التشغيلية من قِبل لجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها هي مخاطر الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، العنصر البشري والأنظمة أو عن أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولا يشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة (BCBS, 2001)، وأصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 2003 ورقة تتضمن عشرة مبادىء لمساعدة البنوك والسلطات الرقابية على تحديد أسس الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية وأسمتها بِـ "الممارسات السليمة في إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية[11]".

2.5.5.2.1 مصادر المخاطر التشغيلية:

نتيجة لعولمة الخدمات المالية فإن درجة تعقيد وتنويع أنشطة البنوك قد ازدادت، وهذا أدى إلى تعرض البنوك إلى مخاطر أخرى غير مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، ومن أهم هذه المخاطر كما ذكرها (صندوق النقد العربي، 2004):

- مخاطر أعطال في نظام الكمبيوتر ومخاطر ناجمة عن أخطاء المعالجة اليدوية للبيانات، التي تحدث بسبب ضعف تحكم البنوك بالتقنية الآلية المتطورة المستخدمة في العمل المصرفي.
- مخاطر الاحتيال الخارجية، واختراق أنظمة الكمبيوتر التي تحدث بسبب نمو التجارة الإلكترونية.
- المخاطر الناتجة عن عمليات الإندماج والتحالف بين المؤسسات المصرفية الكبرى.

[11] للإطلاع على الممارسات السليمة في إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية من الممكن الرجوع إلى الملحق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الاستخدام المتزايد للخدمات المساندة المقدمة من أطراف أخرى خارجية، والمشاركة في أنظمة المقاصة، والتسويات يفرض على البنوك ضرورة المحافظة على مستويات جودة عالية للرقابة الداخلية وأنظمة الحفظ الاحتياطي.

- بسبب استخدام البنوك لوسائل مختلفة لتخفيض المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية، مثل: الضمانات والمشتقات الائتمانية والتوريق (تحويل الموجودات إلى سندات)، نتج عن تلك الوسائل أنواع أخرى من المخاطر ومن أهمها المخاطر التشغيلية.

2.5.5.2.2 قياس متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية:

أعطت لجنة بازل للبنوك حرية الاختيار بين ثلاثة مناهج لقياس رأس المال اللازم للمخاطر التشغيلية وفقاً لدرجة تعقيد عمليات البنوك وهذه المناهج كما وردت في (BCBS, 2004) هي:

- منهج المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach (BIA)
- المنهج المعياري Standardized Approach (SA)
- منهج القياس المتقدم Advanced Measurement Approach (AMA)

4.5.2.2.1 منهج المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach (BIA)

وفق هذا المنهج على البنوك أن تحتفظ برأس مال لمواجهة المخاطر التشغيلية بما يساوي متوسط نسبة ثابتة وهي (α)[12] ألفا من إجمالي دخل البنك لأخر ثلاث سنوات حقق فيها البنك ربح، ويُستثنى إجمالي الدخل السالب أو الصفر المتحقق خلال أي من السنوات الثلاث (BCBS, 2006).

[12] α: ألفا هي نسبة محددة من قِبل لجنة بازل في الورقة الاسترشادية الثالثة الصادرة في عام 2003 وتساوي النسبة 15%

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إجمالي الدخل : هو صافي الدخل من الفوائد والعمولات مضافاً إليه صافي الدخل من غير الفوائد والعمولات ويتم حسابه كما يظهر في الجدول أدناه.

جدول (3)

طريقة احتساب إجمالي الدخل

صافي إيرادات الفوائد والعمولات
+ أرباح (خسائر) العملات الأجنبية
+ أرباح (خسائر) الموجودات المالية للمتاجرة
+ أرباح (خسائر) الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
+ عوائد التوزيعات من الموجودات المالية المتوفرة للبيع
+ حصة البنك من أرباح (خسائر) شركات حليفة
+ حصة البنك من توزيعات أرباح/ شركات تابعة وحليفة (في البيانات المالية غير الموحدة)
+ الإيرادات الأخرى ويستثنى منها : - الإيرادات الناتجة عن عمليات التأمين - الإيرادات غير المتكررة وغير الإعتيادية
إجمالي الدخل

*المصدر: البنك المركزي الأردني، تعليمات بازل II: المخاطر التشغيلية، 2007

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتم احتساب متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية من خلال المعادلة التالية (BCBS, 2006):

متطلبات رأس المال = متوسطات إجمالي الدخل لأخر ثلاث سنوات × ألفا

$$K(BIA) = \frac{[\sum_i^n (GIi \times \alpha)]}{n} \qquad (4.2)$$

K(BIA) : متطلبات رأس المال

GI : إجمالي الدخل الموجب لثلاث سنوات

n: عدد السنوات (ثلاث سنوات التي يكون فيها إجمالي الدخل موجب)

α : ألفا وهي 15% محددة من قبل لجنة بازل في الورقة الاسترشادية الثالثة الصادرة في 2003.

يُعتبر هذا المنهج من أبسط المناهج لاحتساب رأس المال اللازم للمخاطر التشغيلية، وهذا المنهج ملائم للبنوك التي لا تعمل على المستوى العالمي، وملائم أيضاً للبنوك التي تعمل على المستوى العالمي ولكن لا يتوفر لديها نظام لإدارة المخاطر. ونظراً لسهولة هذا المنهج وبساطته وانخفاض تكلفة استخدامه، فإنه يعتبر المنهج الأكثر ملائمة للواقع المصرفي العربي؛ وذلك لأن معظم البنوك العربية تعمل على مستوى محلي أو اقليمي وقليلة الانتشار دولياً، وأن عملياتها وأنشطتها أقل تعقيداً من البنوك العالمية (أبو صلاح، 2007).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.5.5.2.2.2 المنهج المعياري Standardized Approach (SA)

"تُحتسب متطلبات رأس المال وفق هذا المنهج بناءً على عدة مؤشرات (إجمالي الدخل لقطاعات الأعمال) بحيث يُضرب دخل كل نوع من دوائر البنك بنسبة معينة (بيتا) ويكون لكل نوع من الأعمال بيتا معينة" (صندوق النقد العربي، 2004 ، ص: 23).

ضمن هذا المنهج يتم تقسيم أنشطة البنك إلى ثمانية أنشطة رئيسية، وإعطاء كل نشاط معامل رأس مال (بيتا) والجدول التالي يوضح :

جدول (4)

أنشطة البنك ومعامل رأس المال β

النشاط	معامل رأس المال β
تمويل الشركات	β1 = 18%
تمويل التجارة والتداول	β2 = 18%
الخدمات المصرفية بالتجزئة	β3 = 12%
الخدمات المصرفية التجارية	β4 = 15%
المدفوعات والتسويات	β5 = 18%
خدمات الوكالة	β6 = 15%
خدمات إدارة الأصول	β7 = 12%
خدمات الوساطة المالية	β8 = 12%

*المصدر : BCBS,2006,p.147

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتم احتساب متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية وفقاً للمعادلة التالية (BCBS,2006):

$$K(TSA) = \frac{[\sum \text{years } 1-3 \max[\sum_1^8 (GI \times \beta), 0]]}{3} \qquad (4.3)$$

GI : إجمالي الدخل السنوي في سنة معينة لكل نشاط.

β : بيتا لكل نشاط.

إذا كان إجمالي الدخل في سنة معينة لبعض أنشطة العمل سالب، فإن هذا سيؤدي أن يكون رأس المال اللازم لهذا النشاط بالسالب، ولكن بما أنه سيتم إضافته لرأس المال اللازم لأنشطة العمل الأخرى والتي قد تكون موجبة، فبذلك قد يكون إجمالي رأس المال اللازم لأنشطة العمل موجباً (أبو صلاح، 2007).

ولكي يتمكن البنك من استخدام هذا المنهج لا بد من توفر بعض الشروط التي ورد ذكرها في (صندوق النقد العربي، 2004) وهي :

1) وجود إدارة مخاطر فعالة ورقابة صارمة.

2) وجود إجراءات، وكذلك التحقق من أن رأس المال المحتسب يغطي المخاطر التشغيلية بالفعل.

يوجد منهج تابع للمنهج المعياري، وهو المنهج المعياري البديل **Alternative Standardized Approach** ويقوم هذا المنهج بتزويد البنك بمؤشرات تعرض مختلفة لنشاطين من أنشطة العمل الثمانية، وهما الخدمات المصرفية التجارية والخدمات المصرفية بالتجزئة ، وتشمل هذه الأنشطة العمل الأساسي والتقليدي للبنوك. وضمن هذه الطريقة يتم احتساب المتطلبات الرأسمالية لتغطية المخاطر التشغيلية في هذين النشاطين بإضافة نسبة مئوية تساوي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

0.035 وتُضرب بمعامل ثابت (β) لكل نشاط، ثم يتم ضرب الحاصل في إجمالي متوسط الرصيد القائم غير المرجح بالمخاطر وإجمالي المخصصات (BCBS, 2006).

وتكون المعادلة كما يلي (BCBS,2006):

$$K(RB) = \beta(RB) \times m \times LA(RB) \qquad (4.4)$$

K: متطلبات رأس المال

β: بيتا

m: نسبة مئوية محددة من قِبل لجنة بازل 0.035

LA: الرصيد القائم غير المرجح بالمخاطر وإجمالي المخصصات

إن المنهج المعياري بشكل عام يمكن استخدامه من قِبل البنوك التي تعمل على المستوى العالمي ويتوفر لديها نظام لإدارة المخاطر.

4.5.2.2.3 منهج القياس المتقدم Advanced Measurement Approach (AMA)

ضمن هذا المنهج تقوم البنوك الكبيرة والتي يكون لها عدة شركات تابعة (مجموعة مصرفية) وتعمل على المستوى الدولي وتتصف عملياتها بالتطور والتعقيد باستخدام نماذج داخلية (منهج القياس الداخلي Internal Measure Approach ، منهج توزيع الخسائر Loss Distrbution Approach، أو طريقة بطاقات النقاط Scorecards) لتحديد وتقييم حجم تعرض البنك للمخاطر التشغيلية واحتساب رأس المال التنظيمي اللازم لمواجهتها. وتتميز هذه الطريقة بأنها أكثر تقدماً من الطرق السابقة كما تعتبر أكثر ملائمة لتحديد وتعريف المخاطر التشغيلية في المؤسسة المصرفية، كما يحتاج استخدام هذا المنهج موافقة واعتماد السلطة الرقابية. "وفقاً لهذه المنهجية، تعتمد البنوك على بياناتها الاحصائية المبنية على خسائرها السابقة، بحيث تستخدم هذه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البيانات ضمن برامج متقدمة لتقدير المخاطر وبعد موافقة السلطة الرقابية على الآلية وتقييمها لقدرة المصرف على قياس مخاطره وإدارتها" (أبو صلاح، 2007، ص: 18).

2.5.6 الخلاصة:

تناول هذا الفصل توضيح لأهم النقاط التي يدور حولها موضوع الدراسة ألا وهو "مقررات لجنة بازل II ومدى تطبيقها في إدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية في البنوك التجارية الأردنية"، حيث تم تخصيص هذا الفصل لتوضيح بعض المصطلحات التي لها علاقة بموضوع الدراسة والتعريف بِ لجنة بازل للرقابة المصرفية وأهم اتفاقياتها مع التركيز على اتفاقية بازل II وكيفية احتساب كفاية رأس المال للمخاطر الائتمانية والتشغيلية وفقاً لهذه الاتفاقية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3.1 مقدمة

3.2 مجتمع وعينة الدراسة

3.3 مصادر جمع البيانات

3.4 المنهجية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة

3.1 مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمنهجية الدراسة التي تمثل الجانب التطبيقي للدراسة، حيث يتناول هذا الفصل معلومات عن مجتمع وعينة الدراسة، ومصادر جمع البيانات، وشرح مُفصل للمنهجية المُتبعة للحصول على نتائج الدراسة.

3.2 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك العاملة في الأردن المتمثلة بـ 25 بنكاً محلياً وأجنبياً، حيث يبلغ عدد البنوك المحلية 16 بنكاً، تنقسم إلى 13 بنكاً تجارياً، و3 بنوك إسلامية كما يبلغ عدد البنوك الأجنبية 9 بنوك، 8 بنوك أجنبية تجارية وبنك أجنبي إسلامي. تم اختيار عينة الدراسة المكونة من البنوك التجارية الأردنية وتم استبعاد بنكين تجاريين أردنيين من العينة، وهما: بنك الاستثمار العربي الأردني، وبنك المؤسسة العربية المصرفية؛ وذلك لعدم توفر البيانات المالية اللازمة للدراسة عن هذين البنكين، وبذلك أصبحت عينة الدراسة مكونة من 11 بنكاً تجارياً أردنياً تشكل ما نسبته 42% من البنوك العاملة في الأردن . وستغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية من عام (2008- 2014).

3.3 مصادر جمع البيانات

تم إنجاز هذه الدراسة من خلال الاعتماد على عدة مصادر ثانوية متمثلة في الكتب والدراسات العلمية المرتبطة بموضوع الدراسة، والمراجع والدوريات والنشرات بهدف تجهيز الإطار النظري للدراسة، كما تم الاعتماد في هذه الدراسة على البيانات المالية الصادرة عن بورصة عمان للأوراق المالية المتعلقة بالبنوك قيد الدراسة، وتم الرجوع أيضاً إلى التقارير المالية السنوية للبنوك

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيد الدراسة في الفترة ما بين عام (2008– 2014) وذلك بالرجوع إلى التقارير المالية المفصح عنها من البنوك على مواقعها الإلكترونية.

3.4 المنهجية

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على استخدام المنهج المعياري لاحتساب متطلبات كفاية رأس المال اللازمة لتغطية المخاطر الائتمانية، ومنهج المؤشر الأساسي لاحتساب متطلبات كفاية رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية، بالاستناد إلى الدعامة الأولى من اتفاقية بازل II الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.

- **المنهج المعياري Standarized Approach:**

يقوم هذا المنهج على تخصيص أوزان ترجيحية لمخاطر التعرضات الائتمانية للبنود داخل الميزانية، وللبنود خارج الميزانية، حيث حددت لجنة بازل طريقة احتساب متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية وفق هذا المنهج، وذلك من خلال ضرب القيمة الدفترية للتعرض الائتماني بوزن المخاطر الترجيحي المناسب له فيما يخص البنود داخل الميزانية، أما البنود خارج الميزانية فيتم أولاً ضرب القيمة الدفترية للتعرض الائتماني بمعامل التحويل (من خارج الميزانية إلى داخل الميزانية) والمُحدد من لجنة بازل، ومن ثم يتم ضرب الناتج بوزن المخاطر الترجيحي المناسب له وفق المنهج المعياري، وبعد ذلك يتم أخذ مجموع البنود داخل الميزانية وخارج الميزانية المرجحة بالمخاطر وضربها بنسبة 8% من أجل الوصول لمتطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية، وفيما يلي توضيح لمعادلة الاحتساب:

متطلبات رأس المال = الأصول والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر × 8%

= (التعرض الائتماني × وزن المخاطر) × 8%

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$\text{Capital Requirement} = \text{Risk Weighted} \times 8\%$$

$$K = RWA \times 8\%$$

$$K = (EAD \times RW) \times 8\%$$

EAD: Exposure at default

RW: Risk Weight

- **منهج المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach:**

يتم احتساب متطلبات رأس المال وفق هذا المنهج بناءً على مؤشر واحد وهو إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات، حيث يتم الوصول لرأس المال اللازم عبر حاصل ضرب إجمالي الدخل بنسبة ثابتة (α) والتي تم تحديدها من قِبل لجنة بازل بنسبة 15%، وفيما يلي توضيح لمعادلة الاحتساب:

متطلبات رأس المال = متوسطات إجمالي الدخل لأخر ثلاث سنوات × ألفا

$$K(BIA) = \frac{[\sum_i^n (GIi \times \alpha)]}{n}$$

K(BIA) : متطلبات رأس المال

GI : إجمالي الدخل الموجب لثلاث سنوات

n: عدد السنوات (ثلاث سنوات التي يكون فيها إجمالي الدخل موجب)

α : ألفا وهي 15% محددة من قبل لجنة بازل في الورقة الاسترشادية الثالثة الصادرة في 2003.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.5 الخلاصة:

يتلخص هذا الفصل بعرض لمنهجية الدراسة من خلال استعراض جميع المراحل التي تم اتباعها من أجل تحقيق هدف الدراسة المتمثل بمعرفة مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمقررات اتفاقية بازل II من خلال احتساب متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر الائتمانية حسب المنهج المعياري للبنوك عينة الدراسة واحتساب متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية حسب منهج المؤشر الأساسي للبنوك عينة الدراسة، والإطلاع على التقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

عرض وتحليل نتائج الدراسة

4.1 مقدمة

4.2 تحليل النتائج

4.2.1 المؤشرات الأساسية للبنوك عينة الدراسة

4.2.2 متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر الائتمانية

4.2.3 متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية

4.2.4 نسبة كفاية رأس المال

4.3 تحليل ومناقشة أسئلة الدراسة

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

عرض وتحليل نتائج الدراسة

4.1 مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً وتحليلاً لنتائج الدراسة بطريقة تنسجم مع أسئلة وأهداف الدراسة التي تم تحديدها في الفصل الأول.

4.2 تحليل النتائج

يتضمن تحليل النتائج أربعة أقسام، القسم الأول يتحدث عن المؤشرات الأساسية للبنوك عينة الدراسة، والقسم الثاني يتحدث عن متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر الائتمانية من خلال تطبيق المنهج المعياري، وذلك للبنوك عينة الدراسة في الفترة من عام (2008– 2014)، أما القسم الثالث فيتحدث عن متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية من خلال تطبيق منهج المؤشر الأساسي، وذلك للبنوك عينة الدراسة في الفترة من عام (2008– 2014)، والقسم الرابع والأخير فإنه يتحدث عن نسبة كفاية رأس المال المحسوبة في الدراسة، ومقارنتها مع نسبة كفاية رأس المال المحسوبة من البنوك.

4.2.1 المؤشرات الأساسية للبنوك عينة الدراسة

جدول (5) هو عبارة عن جدول وصفي للبنوك قيد الدراسة المكونة من 11 بنكاً، حيث يُبين فيه سنة تأسيس البنك، وعدد الفروع لكل بنك داخل المملكة، ورأس مال البنك والموجودات والمطلوبات، وحقوق الملكية لكل بنك، والودائع وإجمالي الدخل، وذلك في 31 كانون الأول من عام 2014.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (5)

المؤشرات الأساسية للبنوك عينة الدراسة

البنك	سنة التأسيس	عدد الفروع	رأس المال	الموجودات	المطلوبات	حقوق الملكية	التسهيلات المباشرة	الودائع	إجمالي الدخل
البنك العربي	1930	75	569,600	25,859,777	21,818,904	4,040,873	11,050,831	17,095,378	926,625
بنك الإسكان	1974	119	252	7,594,930	6,556,531	1,038,398	2,716,540	5,459,897	346,276
البنك الأردني الكويتي	1977	56	100	2,609,715	2,172,758	436,956	1,306,259	1,669,839	124,104
البنك الأهلي الأردني	1956	58	175	2,325,144	2,016,321	308,823	1,200,995	1,523,105	110,300
بنك الأردن	1960	67	155,100	2,190,200	1,850,325	339,862	1,100,617	1,628,500	124,650
بنك الاتحاد	1991	35	110	2,256,650	1,984,492	272,158	1,238,708	1,653,818	79,911
بنك القاهرة عمان	1960	87	125	2,353,139	2,061,327	291,812	1,020,556	1,587,403	136,631
بنك المال الأردني	1996	12	181,500	2,061,690	1,716,808	344,881	794,415	1,234,139	91,506
البنك التجاري الأردني	1978	31	100	1,168,715	1,044,852	123,864	523,867	810,256	45,636
البنك الاستثماري	1989	11	100	805,136	658,869	146,294	498,151	561,391	35,683
بنك سوستيه جنرال/الأردن	1993	16	100	866,560	745,042	121,518	320,044	607,564	23,863

*المبالغ بألاف الدنانير الأردنية

*المصدر: جمعية البنوك في الأردن / التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك، (2014)

جاء البنك العربي في مقدمة البنوك من حيث سنة التأسيس، حيث أُسس البنك العربي في عام 1930، ثم تلاه البنك الأهلي الأردني، حيث أُسس في عام 1956، وفي عام 1960 أُسس كل من بنك الأردن وبنك القاهرة عمان. أما من حيث عدد الفروع فقد كان بنك الإسكان في المقدمة حيث بلغت عدد فروعه في نهاية عام (2014) 119 فرعاً داخل المملكة، وتلاه بنك القاهرة عمان حيث بلغت عدد فروعه 87 فرعاً داخل المملكة، والبنك العربي 75 فرعاً داخل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المملكة، ويُلاحظ أن بنك سوستيه جنرال/الأردن وبنك المال الأردني والبنك الاستثماري أقل الفروع عدداً داخل المملكة حيث بلغت عدد الفروع على التوالي (16 ,12 ,11) فرعاً.

يُعتبر البنك العربي أكبر بنك من حيث حجم رأس المال، حيث بلغ 569,600 ألف دينار أردني، ثم يليه بنك الإسكان حيث بلغ رأس ماله 252 ألف دينار أردني، وبنك المال الأردني 181,500 ألف دينار أردني. ويعتبر البنك الأردني الكويتي والبنك التجاري الأردني والبنك الاستثماري وبنك سوستيه جنرال/الأردن أصغر البنوك من حيث حجم رأس المال، حيث بلغت 100 ألف دينار أردني في نهاية عام (2014) . كما يُعتبر البنك العربي من أكبر البنوك من حيث حجم الموجودات وإجمالي الدخل، ويليه بنك الإسكان والبنك الأردني الكويتي، أما البنك التجاري الأردني والبنك الاستثماري وبنك سوستيه جنرال/الأردن تُعتبر أصغر البنوك من حيث حجم الموجودات وإجمالي الدخل.

4.2.2 متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر الائتمانية

الجداول (6)، (7)، (8) تُبين مجموع الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر الائتمانية، ومتطلبات رأس المال لتغطية المخاطر الائتمانية حسب الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال المحددة من لجنة بازل بنسبة 8%، ومتطلبات رأس المال لتغطية المخاطر الائتمانية حسب الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال المحددة من البنك المركزي الأردني بنسبة 12%، وذلك للبنوك عينة الدراسة في الفترة من عام (2008- 2014).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (6)

متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر الائتمانية للأعوام (2008، 2009، 2010)

البنك	2008			2009			2010		
	الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر	متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية حسب لجنة بازل 8%	متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية حسب البنك المركزي الأردني 12%	الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر	متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية حسب لجنة بازل 8%	متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية حسب البنك المركزي الأردني 12%	الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر	متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية حسب لجنة بازل 8%	متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية حسب البنك المركزي الأردني 12%
البنك العربي	20,212,472	1,616,998	2,425,497	19,514,612	1,561,169	2,341,753	18,681,951	1,494,556	2,241,834
بنك الاسكان	5,055,115	404,409	606,614	3,348,022	267,842	401,763	3,592,919	287,434	431,150
البنك الأردني الكويتي	1,592,865	127,429	191,144	1,335,722	106,858	160,287	1,369,503	109,560	164,340
البنك الأهلي الأردني	1,405,720	112,458	168,686	1,398,476	111,878	167,817	1,503,225	120,258	180,387
بنك الأردن	1,015,576	81,246	121,869	1,133,761	90,701	136,051	1,255,110	100,409	150,613
بنك الاتحاد	867,812	69,425	104,137	1,106,323	88,506	132,759	1,108,677	88,694	133,041
بنك القاهرة عمان	780,033	62,403	93,604	882,520	70,602	105,902	1,037,762	83,021	124,531
بنك المال الأردني (كابيتال بنك)	833,518	66,681	100,022	771,051	61,684	92,526	885,675	70,854	106,281
البنك التجاري الأردني	562,108	44,969	67,453	524,732	41,979	62,968	531,945	42,556	63,833
البنك الاستثماري	470,778	37,662	56,493	478,567	38,285	57,428	537,127	42,970	64,455
بنك سوستيه جنرال/الأردن	194,586	15,567	23,350	186,745	14,940	22,409	173,251	13,860	20,790

*المبالغ بألآف الدنانير الأردنية

*المصدر: من إعداد الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (6) يُبين مدى احتفاظ البنوك برأس مال لتغطية المخاطر الائتمانية، وقد جاء البنك العربي في مقدمة هذه البنوك، باحتفاظه برأس مال لتغطية المخاطر الائتمانية في السنوات (2008، 2009، 2010) حسب لجنة بازل (1,616,998 ، 1,561,169 ، 1,494,556) ألف دينار أردني على التوالي وحسب البنك المركزي (2,425,497 ، 2,341,753، 2,241,834) ألف دينار أردني على التوالي. ثم تلاه بنك الإسكان حيث تبين أنه يحتفظ برأس مال لتغطية المخاطر الائتمانية في السنوات (2008، 2009، 2010) حسب لجنة بازل (404,409، 267,842، 287,434) ألف دينار أردني على التوالي وحسب البنك المركزي (606,614، 401,763، 431,150) ألف دينار أردني على التوالي، ومن ثم جاء البنك الأردني الكويتي باحتفاظه برأس مال لتغطية المخاطر الائتمانية في السنوات (2008، 2009، 2010) حسب لجنة بازل (127,429، 106,858، 109,560) ألف دينار أردني على التوالي وحسب البنك المركزي (191,144،160,287 ، 164,340) ألف دينار أردني على التوالي.

وجاء البنك التجاري الأردني في المراتب الأخيرة باحتفاظه برأس مال لتغطية المخاطر الائتمانية في السنوات (2008، 2009، 2010) حسب لجنة بازل (44,969، 41,979 ، 42,556) ألف دينار أردني على التوالي وحسب البنك المركزي (67,453، 62,968، 63,833) ألف دينار أردني على التوالي. ثم تلاه البنك الاستثماري حيث تبين أنه يحتفظ برأس مال لتغطية المخاطر الائتمانية في السنوات (2008، 2009، 2010) حسب لجنة بازل (37,662، 38,285، 42,970) ألف دينار أردني على التوالي وحسب البنك المركزي (56,493، 57,428، 64,455) ألف دينار أردني على التوالي، ومن ثم جاء بنك سوستيه جنرال / الأردن باحتفاظه برأس مال لتغطية المخاطر الائتمانية في السنوات (2008، 2009، 2010) حسب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لجنة بازل (15,567، 14,940، 13,860) ألف دينار أردني على التوالي وحسب البنك المركزي (23,350، 22,409، 20,790) ألف دينار أردني على التوالي.

جدول (7)

متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر الائتمانية للأعوام (2011، 2012)

البنك	2011			2012		
	الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر	متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية حسب لجنة بازل 8%	متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية حسب البنك المركزي الأردني 12%	الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر	متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية حسب لجنة بازل 8%	متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية حسب البنك المركزي الأردني 12%
البنك العربي	18,884,779	1,510,782	2,266,173	19,718,122	1,577,450	2,366,175
بنك الاسكان	3,575,286	286,023	429,034	2,692,548	215,404	323,106
البنك الأردني الكويتي	1,657,621	132,610	198,915	1,838,038	147,043	220,565
البنك الأهلي الأردني	1,638,475	131,078	196,617	1,716,408	137,313	205,969
بنك الأردن	1,144,830	91,586	137,380	1,144,830	82,625	123,938
بنك الاتحاد	1,096,516	87,721	131,582	1,342,489	107,399	161,099
بنك القاهرة عمان	985,881	78,870	118,306	976,854	78,148	117,222
بنك المال الأردني (كابيتال بنك)	976,850	78,148	117,222	917,849	73,428	110,142
البنك التجاري الأردني	562,973	45,038	67,557	540,415	43,233	64,850
البنك الاستثماري	564,328	45,146	67,719	588,626	47,090	70,635
بنك سوستيه جنرال/الأردن	224,216	17,937	26,906	286,204	22,896	34,344

*المبالغ بألآف الدنانير الأردنية

*المصدر: من إعداد الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (7) يُبين مدى احتفاظ البنوك برأس مال لتغطية المخاطر الائتمانية، وقد جاء البنك العربي في مقدمة هذه البنوك باحتفاظه برأس مال لتغطية المخاطر الائتمانية في السنوات (2011، 2012) حسب لجنة بازل (1,510,782، 1,577,450) ألف دينار أردني على التوالي وحسب البنك المركزي (2,266,173، 2,366,175) ألف دينار أردني على التوالي. ثم تلاه بنك الإسكان حيث تبين أنه يحتفظ برأس مال لتغطية المخاطر الائتمانية في السنوات (2011، 2012) حسب لجنة بازل (286,023، 215,404) ألف دينار أردني على التوالي وحسب البنك المركزي (429,034، 323,106) ألف دينار أردني على التوالي، ومن ثم جاء البنك الأردني الكويتي باحتفاظه برأس مال لتغطية المخاطر الائتمانية في السنوات (2011، 2012) حسب لجنة بازل (132,610، 147,043) ألف دينار أردني على التوالي وحسب البنك المركزي (198,915، 220,565) ألف دينار أردني على التوالي.

وجاء البنك التجاري الأردني في المراتب الأخيرة باحتفاظه برأس مال لتغطية المخاطر الائتمانية في السنوات (2011، 2012) حسب لجنة بازل (45,038، 43,233) ألف دينار أردني على التوالي وحسب البنك المركزي (67,557، 64,850) ألف دينار أردني على التوالي . ثم تلاه البنك الاستثماري حيث تبين أنه يحتفظ برأس مال لتغطية المخاطر الائتمانية في السنوات (2011، 2012) حسب لجنة بازل (45,146، 47,090) ألف دينار أردني على التوالي وحسب البنك المركزي (67,719، 70,635) ألف دينار أردني على التوالي، ومن ثم جاء بنك سوستيه جنرال / الأردن باحتفاظه برأس مال لتغطية المخاطر الائتمانية في السنوات (2011، 2012) حسب بازل (17,937، 22,896) ألف دينار أردني على التوالي وحسب البنك المركزي (26,906، 34,344) ألف دينار أردني على التوالي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (8)

متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر الائتمانية للأعوام (2013، 2014)

	2013			2014		
البنك	الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر	متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية حسب لجنة بازل 8%	متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية حسب البنك المركزي الأردني 12%	الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر	متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية حسب لجنة بازل 8%	متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية حسب البنك المركزي الأردني 12%
البنك العربي	20,300,569	1,624,045	2,436,068	21,426,024	1,714,082	2,571,123
بنك الاسكان	3,369,353	269,548	404,322	3,409,001	272,720	409,080
البنك الأردني الكويتي	1,598,688	127,895	191,843	1,764,259	141,141	211,711
البنك الأهلي الأردني	1,536,800	122,944	184,416	1,518,052	121,444	182,166
بنك الأردن	1,117,384	89,391	134,086	1,219,595	97,568	146,351
بنك الاتحاد	1,425,001	114,000	171,000	1,513,719	121,098	181,646
بنك القاهرة عمان	1,118,506	89,480	134,221	1,194,920	95,594	143,390
بنك المال الأردني (كابيتال بنك)	1,149,553	91,964	137,946	1,195,389	95,631	143,447
البنك التجاري الأردني	532,503	42,600	63,900	729,257	58,341	87,511
البنك الاستثماري	614,620	49,170	73,754	606,625	48,530	72,795
بنك سوستيه جنرال/الأردن	295,241	23,619	35,429	321,641	25,731	38,597

*المبالغ بألآف الدنانير الأردنية

*المصدر: من إعداد الباحث

جدول (8) يُبين مدى احتفاظ البنوك برأس مال لتغطية المخاطر الائتمانية، وقد جاء البنك العربي في مقدمة هذه البنوك باحتفاظه برأس مال لتغطية المخاطر الائتمانية في السنوات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(2013، 2014) حسب لجنة بازل (1,624,045، 1,714,082) ألف دينار أردني على التوالي وحسب البنك المركزي (2,436,068، 2,571,123) ألف دينار أردني على التوالي. ثم تلاه بنك الإسكان حيث تبين أنه يحتفظ برأس مال لتغطية المخاطر الائتمانية في السنوات (2013، 2014) حسب لجنة بازل (269,548، 272,720) ألف دينار أردني على التوالي وحسب البنك المركزي (404,322، 409,080) ألف دينار أردني على التوالي، ومن ثم جاء البنك الأردني الكويتي باحتفاظه برأس مال لتغطية المخاطر الائتمانية في السنوات (2013، 2014) حسب لجنة بازل (127,895، 141,141) ألف دينار أردني على التوالي وحسب البنك المركزي (191,843، 211,711) ألف دينار أردني على التوالي.

وجاء البنك التجاري الأردني في المراتب الأخيرة باحتفاظه برأس مال لتغطية المخاطر الائتمانية في السنوات (2013، 2014) حسب لجنة بازل (42,600، 58,341) ألف دينار أردني على التوالي وحسب البنك المركزي (63,900، 87,511) ألف دينار أردني على التوالي. ثم تلاه البنك الاستثماري حيث تبين أنه يحتفظ برأس مال لتغطية المخاطر الائتمانية في السنوات (2013، 2014) حسب لجنة بازل (49,170، 48,530) ألف دينار أردني على التوالي وحسب البنك المركزي (73,754، 72,795) ألف دينار أردني على التوالي، ومن ثم جاء بنك سوستيه جنرال / الأردن باحتفاظه برأس مال لتغطية المخاطر الائتمانية في السنوات (2013، 2014) حسب بازل (23,619، 25,731) ألف دينار أردني على التوالي، وحسب البنك المركزي (35,429، 38,597) ألف دينار أردني على التوالي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.2.3 متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية

الجداول (9)، (10)، (11) تُبين إجمالي الدخل للبنوك عينة الدراسة ومتطلبات رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية والأصول المرجحة بأوزان المخاطر التشغيلية للبنوك عينة الدراسة في الفترة من عام (2008– 2014).

جدول (9)

متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية للأعوام (2008، 2009، 2010)

البنك	2008			2009			2010		
	إجمالي الدخل	متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية	الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي الدخل	متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية	الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي الدخل	متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية	الأصول المرجحة بأوزان المخاطر
البنك العربي	796,380	100,184	1,252,299	764,104	110,953	1,386,913	797,455	116,066	1,450,826
بنك الإسكان	245,209	30,756	384,444	259,852	34,336	429,195	264,017	37,225	465,312
البنك الأردني الكويتي	116,656	11,866	148,328	117,871	14,657	183,208	112,734	16,565	207,063
البنك الأهلي الأردني	88,555	12,894	161,176	89,382	12,507	156,342	106,497	13,176	164,706
بنك الأردن	90,583	11,071	138,381	84,479	12,242	153,019	100,295	12,905	161,311
بنك القاهرة عمان	74,882	10,974	137,180	86,765	11,049	138,107	103,793	11,833	147,915
بنك الاتحاد	38,709	4,952	61,895	51,301	4,772	59,647	58,367	6,118	76,472
بنك المال الأردني (كابيتال بنك)	42,240	6,113	76,414	45,189	6,005	75,069	45,274	6,440	80,495
البنك التجاري الأردني	27,834	3,843	48,035	26,737	3,845	48,068	27,768	4,095	51,186
البنك الاستثماري	21,614	4,027	50,335	21,423	3,120	39,000	34,889	3,211	40,142
بنك سوستيه جنرال/ الاردن	13,945	1,399	17,491	14,424	1,682	21,025	15,688	1,923	24,035

*المبالغ بألآف الدنانير الأردنية

*المصدر: من إعداد الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (9) يُبين مدى احتفاظ البنوك برأس مال لتغطية المخاطر التشغيلية، وقد جاء البنك العربي في مقدمة هذه البنوك باحتفاظه برأس مال لتغطية المخاطر التشغيلية في السنوات (2008، 2009، 2010) وكانت كالآتي (100,184، 110,953، 116,066) ألف دينار أردني على التوالي. ثم تلاه بنك الإسكان حيث تبين أنه يحتفظ برأس مال لتغطية المخاطر التشغيلية في السنوات (2008، 2009، 2010) وكانت كالآتي (30,756، 34,336، 37,225) ألف دينار أردني على التوالي، ومن ثم جاء البنك الأردني الكويتي باحتفاظه برأس مال لتغطية المخاطر التشغيلية في السنوات (2008، 2009، 2010) وكانت كالآتي (11,866، 14,657، 16,565) ألف دينار أردني على التوالي.

وجاء البنك التجاري الأردني في المراتب الأخيرة باحتفاظه برأس مال لتغطية المخاطر التشغيلية في السنوات (2008، 2009، 2010) وكانت كالآتي (3,843، 3,845، 4,095) ألف دينار أردني على التوالي. ثم تلاه البنك الاستثماري حيث تبين أنه يحتفظ برأس مال لتغطية المخاطر التشغيلية في السنوات (2008، 2009، 2010) وكانت كالآتي (4,027، 3,120، 3,211) ألف دينار أردني على التوالي، ومن ثم جاء بنك سوستيه جنرال / الأردن باحتفاظه برأس مال لتغطية المخاطر التشغيلية في السنوات (2008، 2009، 2010) وكانت كالآتي (1,399، 1,682، 1,923) ألف دينار أردني على التوالي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (10)

متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية للأعوام(2011، 2012)

البنك	2011			2012		
	إجمالي الدخل	متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية	الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي الدخل	متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية	الأصول المرجحة بأوزان المخاطر
البنك العربي	792,203	117,897	1,473,712	848,126	117,688	1,471,101
بنك الإسكان	300,703	38,454	480,674	327,296	41,229	515,358
البنك الأردني الكويتي	109,046	17,363	217,038	117,574	16,983	212,282
البنك الأهلي الأردني	111,841	14,222	177,771	106,383	15,386	192,325
بنك الأردن	112,555	13,768	172,098	117,270	14,866	185,831
بنك القاهرة عمان	115,217	13,272	165,900	114,489	15,289	191,110
بنك الاتحاد	55,204	7,419	92,736	60,605	8,244	103,045
بنك المال الأردني (كابيتال بنك)	53,519	6,635	82,939	80,976	7,199	89,989
البنك التجاري الأردني	33,419	4,117	51,462	31,552	4,396	54,953
البنك الاستثماري	36,492	3,896	48,704	42,145	4,640	58,003
بنك سوستيه جنرال/ الأردن	13,354	2,203	27,536	15,730	2,173	27,167

*المبالغ بألآف الدنانير الأردنية

*المصدر: من إعداد الباحث

جدول (10) يُبين مدى احتفاظ البنوك برأس مال لتغطية المخاطر التشغيلية، وقد جاء البنك العربي في مقدمة هذه البنوك باحتفاظه برأس مال لتغطية المخاطر التشغيلية في السنوات (2011، 2012) وكانت كالآتي (117,897، 117,688) ألف دينار أردني على التوالي. ثم تلاه بنك الإسكان، حيث تبين أنه يحتفظ برأس مال لتغطية المخاطر التشغيلية في السنوات (2011، 2012) وكانت كالآتي (38,454، 41,229) ألف دينار أردني على التوالي، ومن ثم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاء البنك الأردني الكويتي باحتفاظه برأس مال لتغطية المخاطر التشغيلية في السنوات (2011، 2012) وكانت كالآتي (17,363، 16,983) ألف دينار أردني على التوالي.

وجاء البنك التجاري الأردني في المراتب الأخيرة باحتفاظه برأس مال لتغطية المخاطر التشغيلية في السنوات (2011، 2012) وكانت كالآتي (4,117، 4,396) ألف دينار أردني على التوالي ، ثم تلاه البنك الاستثماري حيث تبين أنه يحتفظ برأس مال لتغطية المخاطرالتشغيلية في السنوات (2011، 2012) وكانت كالآتي (3,896، 4,640) ألف دينار أردني على التوالي، ومن ثم جاء بنك سوستيه جنرال/الأردن باحتفاظه برأس مال لتغطية المخاطر التشغيلية في السنوات (2011، 2012) وكانت كالآتي (2,203، 2,173) ألف دينار أردني على التوالي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (11)

متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية للأعوام(2013، 2014)

	2013			2014		
البنك	إجمالي الدخل	متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية	الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي الدخل	متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية	الأصول المرجحة بأوزان المخاطر
البنك العربي	879,383	121,889	1,523,615	926,625	125,986	1,574,820
بنك الإسكان	356,976	44,601	557,510	346,276	49,249	615,610
البنك الأردني الكويتي	123,013	16,968	212,096	124,104	17,482	218,521
البنك الأهلي الأردني	105,975	16,236	202,951	110,300	16,210	202,625
بنك الأردن	114,497	16,506	206,325	124,650	17,219	215,202
بنك القاهرة عمان	129,157	16,675	208,437	136,631	17,943	224,290
بنك الاتحاد	68,319	8,709	108,860	79,911	9,206	115,080
بنك المال الأردني (كابيتال بنك)	78,988	8,988	112,355	91,506	10,674	133,427
البنك التجاري الأردني	35,566	4,637	57,962	45,636	5,027	62,836
البنك الاستثماري	34,426	5,676	70,954	35,683	5,653	70,665
بنك سوستيه جنرال/ الأردن	18,694	2,239	27,983	23,863	2,389	29,862

*المبالغ بألآف الدنانير الأردنية

*المصدر: من إعداد الباحث

جدول (11) يُبين مدى احتفاظ البنوك برأس مال لتغطية المخاطر التشغيلية، وقد جاء البنك العربي في مقدمة هذه البنوك باحتفاظه برأس مال لتغطية المخاطر التشغيلية في السنوات (2013، 2014) وكانت كالآتي (121,889، 125,986) ألف دينار أردني على التوالي، ثم تلاه بنك الإسكان حيث تبين أنه يحتفظ برأس مال لتغطية المخاطر التشغيلية في السنوات (2013، 2014) وكانت كالآتي (44,601، 49,249) ألف دينار أردني على التوالي، ومن ثم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاء البنك الأردني الكويتي باحتفاظه برأس مال لتغطية المخاطر التشغيلية في السنوات (2013، 2014) وكانت كالآتي (16,968، 17,482) ألف دينار أردني على التوالي.

وجاء البنك التجاري الأردني في المراتب الأخيرة باحتفاظه برأس مال لتغطية المخاطر التشغيلية في السنوات (2013، 2014) وكانت كالآتي (4,637، 5,027) ألف دينار أردني على التوالي . ثم تلاه البنك الاستثماري حيث تبين أنه يحتفظ برأس مال لتغطية المخاطرالتشغيلية في السنوات (2013، 2014) وكانت كالآتي (5,676، 5,653) ألف دينار أردني على التوالي، ومن ثم جاء بنك سوستيه جنرال / الأردن باحتفاظه برأس مال لتغطية المخاطر التشغيلية في السنوات (2013، 2014) وكانت كالآتي (2,239، 2,389) ألف دينار أردني على التوالي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.2.4 نسبة كفاية رأس المال

الجداول (12)، (13) تُبين نسبة كفاية رأس المال المحسوبة من البنوك حسب اتفاقية بازل II، ونسبة كفاية رأس المال المحسوبة في الدراسة حسب اتفاقية بازل II وذلك للبنوك عينة الدراسة في الفترة من عام (2008- 2014).

جدول (12)

نسبة كفاية رأس المال للأعوام(2008، 2009، 2010)

	2008		2009		2010	
البنك	نسبة كفاية رأس المال المحسوبة من قِبل البنوك	نسبة كفاية رأس المال المحسوبة من قبل الباحث	نسبة كفاية رأس المال المحسوبة من قِبل البنوك	نسبة كفاية رأس المال المحسوبة من قبل الباحث	نسبة كفاية رأس المال المحسوبة من قِبل البنوك	نسبة كفاية رأس المال المحسوبة من قبل الباحث
البنك العربي	14%	9%	17%	10%	14%	11%
بنك الإسكان	23%	14%	23%	22%	22%	21%
البنك الأردني الكويتي	15%	13%	18%	17%	20%	21%
البنك الأهلي الأردني	12%	11%	13%	12%	12%	12%
بنك الأردن	13%	13%	14%	12%	14%	13%
بنك القاهرة عمان	16%	15%	14%	15%	15%	15%
بنك الاتحاد	23%	22%	20%	18%	19%	18%
بنك المال الأردني (كابيتال بنك)	20%	20%	22%	22%	20%	20%
البنك التجاري الأردني	13%	12%	15%	14%	14%	15%
البنك الاستثماري	17%	15%	17%	17%	17%	17%
بنك سوستيه جنرال/ الأردن	26%	22%	26%	25%	30%	29%

*المصدر: من إعداد الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (13)

نسبة كفاية رأس المال للأعوام(2011، 2012، 2013، 2014)

البنك	2011		2012		2013		2014	
	نسبة كفاية رأس المال المحسوبة من قِبل البنوك	نسبة كفاية رأس المال المحسوبة من قبل الباحث	نسبة كفاية رأس المال المحسوبة من قِبل البنوك	نسبة كفاية رأس المال المحسوبة من قبل الباحث	نسبة كفاية رأس المال المحسوبة من قِبل البنوك	نسبة كفاية رأس المال المحسوبة من قبل الباحث	نسبة كفاية رأس المال المحسوبة من قِبل البنوك	نسبة كفاية رأس المال المحسوبة من قبل الباحث
البنك العربي	15%	11%	14%	11%	15%	11%	15%	12%
بنك الإسكان	21%	21%	19%	26%	19%	22%	18%	22%
البنك الأردني الكويتي	16%	15%	16%	15%	16%	18%	17%	17%
البنك الأهلي الأردني	12%	11%	12%	12%	12%	11%	14%	14%
بنك الأردن	14%	15%	16%	15%	16%	17%	17%	17%
بنك القاهرة عمان	15%	16%	15%	17%	16%	17%	15%	16%
بنك الاتحاد	17%	17%	15%	15%	16%	15%	15%	16%
بنك المال الأردني (كابيتال بنك)	17%	17%	19%	15%	19%	19%	19%	20%
البنك التجاري الأردني	11%	12%	12%	14%	12%	16%	13%	14%
البنك الاستثماري	18%	17%	17%	17%	15%	17%	16%	18%
بنك سوستيه جنرال/ الأردن	26%	23%	37%	33%	34%	34%	32%	33%

*المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من الجدولين أعلاه (12)، (13) ولدى المقارنة ما بين نسبة كفاية رأس المال المحسوبة من البنوك، ونسبة كفاية رأس المال المحسوبة في الدراسة يلاحظ ما يلي:

1) وجود فارق بين نسبة كفاية رأس المال المحتسبة في الدراسة والنسبة المحتسبة من البنوك، ويعود السبب في ذلك إلى أن الباحثة قامت باحتساب نسبة كفاية رأس المال مقابل المخاطر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الائتمانية والتشغيلية فقط، في حين أن البنوك احتسبت النسبة مقابل المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية.

2) أن هذا الفرق ملموس في بعض البنوك، في حين كان هذا الفرق بسيطاً في بعض البنوك الأخرى؛ ويعود السبب في انخفاض الفارق إلى أن مستوى المخاطر السوقية لدى هذه البنوك منخفض نسبياً بالمقارنة مع البنوك التي كان الفارق لديها ملموساً.

4.3 تحليل ومناقشة أسئلة الدراسة

السؤال الأول: هل تُطبق البنوك التجارية الأردنية مبادىء اتفاقية بازل II في إدارة المخاطر الائتمانية للفترة الزمنية من عام (2008 – 2014) ؟؟

بناءاً على نتائج احتساب متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر الائتمانية حسب المنهج المعياري للبنوك عينة الدراسة المبينة في الجداول (6، 7، 8)، نستنتج أن البنوك عينة الدراسة تُطبق مبادىء اتفاقية بازل II في إدارة المخاطر الائتمانية للفترة الزمنية من عام (2014 – 2008) وذلك من خلال احتفاظها برأس مال كافٍ لمواجهة هذا النوع من المخاطر.

السؤال الثاني: هل تُطبق البنوك التجارية الأردنية مبادىء اتفاقية بازل II في إدارة المخاطر التشغيلية للفترة الزمنية من عام (2008 – 2014) ؟؟

بناءاً على نتائج احتساب متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية حسب منهج المؤشر الأساسي للبنوك عينة الدراسة المبينة في الجداول (9، 10،11)، نستنتج أن البنوك عينة الدراسة تُطبق مبادىء اتفاقية بازل II في إدارة المخاطر التشغيلية للفترة الزمنية من عام (2014 – 2008) وذلك من خلال احتفاظها برأس مال كافٍ لمواجهة هذا النوع من المخاطر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السؤال الثالث: هل تتطابق نسب كفاية رأس المال المحسوبة في الدراسة مع ما تحسبه البنوك فعلياً ؟؟

بناءاً على نتائج احتساب نسبة كفاية رأس المال لتغطية المخاطر الائتمانية والتشغيلية للبنوك عينة الدراسة المبينة في الجداول (12، 13)، نستنتج أن البنوك ملتزمة بتطبيق معيار كفاية رأس المال وتحتفظ بنسبة أعلى من الحد الأدنى المطلوب من لجنة بازل والبنك المركزي الأردني. ولكن عند المقارنة ما بين النسب المحسوبة في الدارسة ومع ما تحسبه البنوك فعلياً يُلاحظ وجود فارق بين النسبتين.

4.4 الخلاصة

يتلخص هذا الفصل بعرض وتحليل نتائج الدراسة، ويتضمن تحليل نتائج الدراسة أربعة أقسام وهي:

القسم الأول: المؤشرات الأساسية للبنوك عينة الدراسة، وهذا القسم يتضمن جدولاً يصف عينة الدراسة (11 بنكاً تجارياً أردنياً) من حيث تاريخ التأسيس، وعدد الفروع، وحجم رأس المال، وحجم الموجودات والمطلوبات، وحقوق الملكية والودائع وإجمالي الدخل.

القسم الثاني: متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر الائتمانية، وهذا القسم يتضمن جداولاً تُبين مجموع الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر الائتمانية ومتطلبات رأس المال لتغطية المخاطر الائتمانية التي تم احتسابها باستخدام المنهج المعياري للبنوك عينة الدراسة في الفترة من عام (2008– 2014).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الثالث: متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية، وهذا القسم يتضمن جداولاً تُبين إجمال الدخل للبنوك، ومتطلبات رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية التي تم احتسابها باستخدام منهج المؤشر الأساسي للبنوك عينة الدراسة في الفترة من عام (2008– 2014).

القسم الرابع: نسبة كفاية رأس المال، وهذا القسم يتضمن جداولاً تُبين نسبة كفاية رأس المال المحسوبة من البنوك حسب اتفاقية بازل II ونسبة كفاية رأس المال المحسوبة في الدراسة حسب اتفاقية بازل II للبنوك عينة الدراسة في الفترة من عام (2008– 2014).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5.1 مقدمة

5.2 ملخص النتائج

5.3 التوصيات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج والتوصيات

5.1 مقدمة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مقررات اتفاقية بازل II الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومدى تطبيقها في إدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية في البنوك التجارية الأردنية، وبالاعتماد على تحليل نتائج الدراسة في الفصل السابق لخصت الدراسة أهم النتائج والتوصيات.

5.2 ملخص النتائج

أظهرت الدراسة النتائج التالية:

1) إن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بمقررات اتفاقية بازل II وتعليمات البنك المركزي الأردني حول تطبيق اتفاقية بازل II بكافة دعاماتها (معيار كفاية رأس المال، عمليات المراجعة الرقابية، انضباط السوق) وظهر ذلك جلياً في تقاريرها المالية السنوية، حيث أقر البنك المركزي الأردني أن على البنوك الأردنية اتباع المنهج المعياري لاحتساب متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر الائتمانية، واتباع منهج المؤشر الأساسي والمنهج المعياري لاحتساب متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية. وعلى البنوك التي ترغب بتطبيق المنهج المعياري لاحتساب متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية أن تستوفي كافة المتطلبات النوعية والكمية التي تؤهلها لذلك حسب مقررات بازل وخصوصاً تقسيم أعمالها إلى ثمانية خطوط عمل شريطة الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي قبل تطبيق هذا المنهج، ويجب على البنوك التي تطبق المنهج المعياري أن تطبق أيضاً منهج المؤشر الأساسي.

2) بينت الدراسة وبالاعتماد على نتائج ما قامت باحتسابه أن البنك العربي كان في مقدمة البنوك عينة الدراسة باحتفاظه برأس مال لتغطية المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية في الفترة من عام

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(2008–2014)، وأن بنك سوستيه جنرال/ الأردن كان في المرتبة الأخيرة باحتفاظه برأس مال لتغطية المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية في الفترة من عام (2008– 2014).

4) احتفاظ البنوك بنسبة كفاية لرأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب من لجنة بازل، والبنك المركزي يدل على أن البنوك في الأردن تحتفظ برأس مال كافٍ لمواجهة المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها، وهذا يدل على متانة واستقرار الجهاز المصرفي الأردني ويعزز الاستقرار المالي في المملكة.

5) وجود فارق بين نسبة كفاية رأس المال المحتسبة في الدراسة والنسبة المحتسبة من البنوك؛ ويعود السبب في ذلك إلى أن الدراسة قامت باحتساب نسبة كفاية رأس المال مقابل المخاطر الائتمانية والتشغيلية فقط، في حين أن البنوك احتسبت النسبة مقابل المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية.

6) يعود السبب في ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لدى بعض البنوك، مثل: بنك سوستيه جنرال/ الأردن إلى أن رأس المال لديها كبير بالنسبة لأصولها.

5.3 التوصيات

أظهرت الدراسة بعض التوصيات أهمها:

1) توصي الدراسة أن يكون هناك دراسات مماثلة عن البنوك الإسلامية الأردنية؛ وذلك لقلة الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع سواء عن البنوك التجارية الأردنية أو عن البنوك الإسلامية.

2) توصي الدراسة أن يكون هناك دراسات قادمة فيما يتعلق باتفاقية بازل III ومدى تطبيقها في البنوك الأردنية.

3) توصي الدراسة بضرورة إفصاح البنوك بشكل مفصل عن البيانات المالية المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية والمخاطر السوقية ومخاطر السيولة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4) توصي الدراسة بالإفصاح عن الطرق المستخدمة لقياس متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية حسب اتفاقية بازل II وكيفية قياسها بشكل مفصل وبالأرقام.

5) توصي الدراسة بفصل نسبة كفاية رأس المال المحسوبة من البنوك، أي توضيح كم نسبة كفاية رأس المال لتغطية المخاطر الائتمانية، وكم نسبة كفاية رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية، وكم نسبة كفاية رأس المال لتغطية المخاطر السوقية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

أبو صلاح، مصطفى. 2007. **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين**. رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

أبو صلاح، مصطفى. 2011. **ورقة عمل بعنوان الإطار التنظيمي الدولي للبنوك (بازل III)**، سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين.

اتحاد المصارف العربية. 2003. **بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية**، بيروت، لبنان.

أبو كمال، ميرفت. 2007. **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية (بازل 2): دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

بن شيحة، هناء. 2013. **اساليب إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في ظل مقررات لجنة بازل**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

البنك المركزي الأردني. 2007. **تعليمات بازل II: المخاطر التشغيلية.**

البنك المركزي الأردني. 2007. **تعليمات بازل II: مخاطر الائتمان – المدخل المعياري.**

البيطار، كندة. 2010. **إدارة المخاطر المصرفية**. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

جهاد، حفيان. 2012. **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية: دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة**. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حماد، صالح رجب. 2007. **أثر إدارة المخاطر التشغيلية على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي.** المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.

الخطيب، سمير. 2008 م. **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك: منهج علمي وتطبيق عملي.** دار منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

الراوي، خالد وهيب. 2009 م. **إدارة المخاطر المالية.** دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الزبيدي، حمزة محمود. 2002 م. **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني.** مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

سلطة النقد الفلسطينية.2005. **تطبيق بازل II في الدول العربية.** ورقة عمل مقدمة لصندوق النقد العربي.

شاهين، ع. وصباح، ب. 2011 م. **أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني.** مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، عدد (1): 1 – 29.

صندوق النقد العربي. سبتمبر2004. **ورقة عمل بعنوان إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها.** قدمت في اجتماع لجنة الرقابة المصرفية العربية الثامن والعشرون التابعة لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

صندوق النقد العربي. 2006. **ورقة عمل بعنوان الدعامة الثالثة لاتفاق بازل II (انضباط السوق).** أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطيب، س. وشحاتيت، م. 2011 م. **تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية: حالة الأردن**. الجامعة الأردنية، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 38، عدد (2): 358 – 366.

عثمان، محمد داود. 2008. **أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية**. أطروحة دكتوراة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

غلامي، حكيمة. 2010. **أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل على أداء البنوك: دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية**. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

فيلالي، طارق. 2011. **مدى اعتماد المصارف التجارية الأردنية على تحليل مخاطر الائتمان في اتخاد قرارات الاقراض**. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

قارون، أحمد. 2013. **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال**. رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

الكراسنة، إبراهيم. 2010 م. **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**. صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

كُلاب، ميساء محي الدين. 2007. **دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

لعرابة، م. وبوحيضر، ر. 2010 م. **واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات إتفاقية بازل 2**. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 23، عدد (2): 3 – 50.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلة المصارف العربية. يونيو 2001. **ورقة عمل بعنوان مبادىء إدارة المخاطر**، قدمت في اجتماع لجنة الرقابة المصرفية العربية التابعة لمجلس محافظى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية المنعقد في دولة الإمارات بتاريخ 8 – 9 يناير 2001.

مفتاح، ص. ورحال، ف. 2013. **تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي.** مداخلة مُقدمة في المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول، تركيا.

مفتاح، ص. ومعارفي، ف. 2007. **المخاطر الائتمانية تحليلها، قياسها، إدارتها والحد منها.** المؤتمر العلمي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.

هنداوي، أنس. 2006. **اتجاهات البنوك الأردنية نحو تطبيق متطلبات اتفاقية بازلII.** رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية:

Andersson, M., & Nordenhager, I. 2013. **The Impact of Basel II Regulation in the European Banking Market - A Panel Data Analysis Approach.** Gothenburg University, Sweden.

Basel Committee on Banking Supervision. 1988. International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**.**

Basel Committee on Banking Supervision. 2001. Operational Risk: Consulative Document.

Basel Committee on Banking Supervision. 2001. History of the Basel Committee and its Membership.

Basel Committee on Banking Supervision. 2001. Principles for the Management and Supervision of Interest Rate Risk.

Basel Committee on Banking Supervision. 2003. Sound Practices for the Management and Supervision of Operational Risk.

Basel Committee on Banking Supervision. 2004. Basel II: International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards: a Revised Framework.

Basel Committee on Banking Supervision. 2006. International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards.

Basel Committee on Banking Supervision. 2012. Core Principles for Effective Banking Supervision.

Basel Committee on Banking Supervision. 2015. A Breif History of the Basel Committee.

de Jesus Santos, L., da Silva Macedo, M. A., & Rodrigues, A. 2014. Determinants of the disclosure level of the Pillar 3 recommendations of the Basel II Accord in the financial statements of Brazilian financial institutions. **Brazilian Business Review**, 11(1), pp.25-47.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Al-Tamimi, H., & Al-Mazrooei, F. 2007. Banks' risk management: a comparison study of UAE national and foreign banks. **The Journal of Risk Finance**, 8(4), pp. 394-409.

Hassan, M. 2002. **the Significance of Basel I and Basel II for the Future of the Banking Industry with Special Emphasis on Credit Information.**

The Institute of Internal Auditors. 2009. **"IIA Position Paper: The Role of Internal Auditing In Enterprise-Wide Risk Management "**, USA**.**

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

https:// www.accdiscussion.com (Financial Service Roundtable, Guiding Principles in Risk Management for US Commercial Banks, 1999)

موقع بنك التسويات الدولية http://www.bis.org/bcbs/organigram.pdf

موقع البنك المركزي الأردني https://www.cbj.gov.jo

معهد الدراسات المصرفية. 2012. الكويت https://www.kibs.edu.kw

https://www.albaitalkuwaiti.wordpress.com

البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف، ورقة للمناقشة حول مخاطر السيولة وفقاً للدعامة الثانية من مقررات بازل II. https://www.cbe.org.eg

جمعية البنوك في الأردن https://www.abj.org.jo

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

ملحق (أ)

المبادىء الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة

وورد في (BCBS, 2012) المبادىء الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة:

1) **أهداف وصلاحيات ومسؤوليات نظام الرقابة المصرفي الفعال:** يتلخص المبدأ الأول في عرض الخصائص التي يجب توفرها في نظام الرقابة المصرفي الفعال وهي:

- أن يتضمن نظام الرقابة المصرفية الفعال مسؤوليات وأهداف واضحة لكل هيئة تشارك في الرقابة على القطاع المصرفي.
- توفر إطار قانوني مناسب للرقابة المصرفية، بحيث يمنح كل جهة رقابية صلاحيات قانونية لفرض الالتزام بالتعليمات ذات العلاقة بالسلامة المالية والامتثال للقواعد الاحترازية، بحيث يضمن الحفاظ على عملية الرقابة المستمرة والاستقرار المالي والتمكن من اتخاذ الإجراءات السليمة في الوقت المناسب.

2) **الاستقلالية التامة والمصداقية والحماية القانونية للنظام الرقابي المصرفي الفعال:** ضرورة تمتع السلطات الرقابية بالاستقلالية التامة في العمل وتطبيق أسس الحوكمة السليمة والشفافية في أعمالها والعمليات المتعلقة بموزانتها وذلك ضمن الموارد المتاحة، والملائمة لممارسة نشاطها الرقابي بشكل مستمر وضمن إطار قانوني يوفر الحماية القانونية الكاملة لموظفي الرقابة.

3) **التعاون في تبادل ونشر المعلومات:** توفر إطار قانوني وإجراءات واضحة تسمح بتبادل وجمع المعلومات بين الهيئات الرقابية المحلية والأجنبية المسؤولة، وهي إجراءات تعكس الحاجة لحماية سرية المعلومات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4) **الأنشطة المسموح بها:** تحديد الأنشطة المسموح بها للمؤسسات المرخصة والخاضعة للرقابة المصرفية بكل وضوح وضبط استعمال كلمة (مصرف) إلى أقصى حد ممكن، وتنص القوانين المصرفية بوضوح على عدم السماح لأية مؤسسة لا تحمل صفة مصرف أو بنك من تلقي الودائع من الجمهور.

5) **معايير وأسس الترخيص:** تتمتع السلطات الرقابية بحق وضع معايير وتدابير واضحة وموضوعية لترخيص المؤسسات المصرفية ورفض الطلبات في حال عدم تلبيتها الحد الأدنى من تلك المعايير والتي تتضمن تقديم أدلة مقنعة على قدرة المالكين على تمويل المؤسسة المصرفية وإدارتها، بالإضافة إلى تقييم هيكلية المساهمين وأعضاء مجلس إدارتها وكبار موظفي الإدارة ومدى كفاءتهم ضمن معيار الكفاءة والملائمة، وتقييم خططها التشغيلية والاستراتيجية وضوابط الرقابة الداخلية والوضع المالي المتوقع بما في ذلك قاعدة رأس المال. وفيما لو كان مقدم الطلب مصرف أجنبي فإنه يجب الحصول على موافقة السلطات الرقابية في البلد الأم.

6) **انتقال حقوق الملكية:** ضرورة تمتع السلطات الرقابية بحق الموافقة أو الرفض على أي طلب لتحويل ملكية أسهم مهمة أو مسيطرة مملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل المصرف لأي جهات اخرى.

7) **عمليات التملك:** تتمتع السلطات الرقابية بحق وضع المعايير المناسبة للموافقة أو الرفض لأي طلبات تتعلق بعمليات التملك أو الحيازات الكبيرة، أو استثمارات المصرف بما يخالف المعايير المحددة، ويتضمن ذلك عمليات ما بين الحدود والتأكد من أن مالكي المصرف وهيكله لا يعرضه لمخاطر مستقبلية أو يعيق عملية الرقابة الفعالة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8) منهجية وطرق الرقابة:

- يجب أن يتوفر لدى السلطات الرقابية القدرة على وضع وتطوير أسس تقييم المخاطر المتوقعة في المحافظ البنكية وذلك على مستوى كل مصرف أو مجموعة مصرفية وعلى مستوى نظام مصرفي موحد وفقاً لأهميتهم النظامية من خلال تعريف وتحديد وتقييم المخاطر المنبثقة عن الأنظمة المصرفية للبنوك وللنظام المصرفي الكامل.
- توفر إطار قانوني يسمح للسلطات الرقابية في التدخل ووضع الخطط بالتعاون مع سلطات أخرى ذات علاقة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة وضع المصارف بشكل منطقي ممنهج في حال تدهور أوضاعها.

9) الأساليب والأدوات الرقابية: على السلطات الرقابية استخدام أدوات رقابية ملائمة وكفؤة قادرة على تقييم الأنظمة البنكية وحجم مخاطر المحافظ البنكية من خلال توظيف الموارد المتاحة على الوجه المناسب وذلك ضمن صلاحياتها واستقلاليتها التامة، مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر كل مصرف وأهميته النظامية.

10) التقارير الرقابية: تملك السلطات الرقابية وسائل جمع ومراجعة وتحليل التقارير المالية الدورية وتقارير السلامة المالية والإحصاءات الواردة من المصارف بشكل إفرادي ومجمعة، بالإضافة إلى امتلاكها لوسائل للتحقق من صحة التقارير، إما من خلال التفتيش الميداني أو استخدام خبراء خارجيين.

11) الإجراءات التصحيحية وفرض العقوبات ضمن صلاحيات الرقابة الفعالة: تقوم السلطات الرقابية باتخاذ إجراءات تصحيحية في مرحلة مبكرة للوقوف على الأنشطة والعمليات المصرفية التي قد تعرض المصرف أو النظام المصرفي للمخاطر، وتتضمن ما يلي:

- مجموعة من الإجراءات الرقابية التي يتم استخدامها لتصحيح أوضاع المصرف.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تتضمن الإجراءات الرقابية سحب ترخيص مؤسسة معينة أو التوصية بذلك للجهة المختصة.

12) الرقابة الموحدة: يتعين على السلطات الرقابية ممارسة الرقابة الموحدة والشاملة على جميع المصارف والتي تخضع لرقابتها وذلك بتطبيق المعايير الرقابية الملائمة وممارسة المتابعة الصحيحة والتطبيق الصحيح للقواعد والمفاهيم الإدارية فيما يتعلق بالأنشطة التي تقوم بها المصارف وذلك على نطاق عالمي.

13) العمليات المصرفية عبر الحدود: تتضمن الرقابة المصرفية الموحدة عبر الحدود التعاون والاتصال مع السلطات الرقابية الأخرى، وتبادل المعلومات ما بين الجهة الرقابية في البلد الأم وغيرها من الجهات الرقابية خاصة في البلد المضيف. وتخضع العمليات المحلية للمصارف الوافدة في البلد المضيف لنفس المعايير المطبقة على المصارف المحلية.

14) سياسة الحوكمة: يتعين على السلطات الرقابية التأكد من تطبيق المصارف لسياسات وإجراءات فعالة للحوكمة، تشمل التوجه الاستراتيجي والهيكل التنظيمي للمصرف والبيئة الرقابية ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ونظام المكافآت والتعويض، بحيث تتوائم تلك السياسات مع حجم مخاطر المصرف وأهميته النظامية.

15) إجراءات إدارة المخاطر: من أهم أدوار السلطات الرقابية التأكد من وجود منهج شامل وسليم لإدارة المخاطر بأنواعها (بما يشمل وجود رؤية موضوعية وفعالة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا) لتحديد وقياس وتقييم ومراقبة أو التخفيف من كافة المخاطر الملموسة وتقييم كفاية رأس المال وملاءة المصرف، كل هذه الإجراءات يجب أن تتناسب مع حجم المصرف ومدى تعقيد عملياته.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16) **كفاية رأس المال:** يتوجب على السلطات الرقابية تحديد الحد الأدنى من رأس المال ومكوناته، والتي تعكس قدرة المصرف على امتصاص المخاطر بأنواعها، مع العلم بأن معايير مكونات رأس المال بالنسبة للمصارف الفعالة خارجياً يجب أن لا تقل عن الحد الأدنى المقرر وفق تعليمات بازل، ويجب على المصارف ضرورة أخذ الظروف الاقتصادية الكلية بعين الاعتبار عند تقييم الملاءة المالية.

17) **مخاطر الائتمان:** على الجهات الرقابية أن تكون راضية عن معايير المصرف المتبعة في إدارة مخاطر الائتمان، والتي تأخذ بعين الاعتبار مخاطر المصرف والسياسات التحوطية وإجراءات تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان بما في ذلك مخاطر الطرف المقابل، وهذا يتضمن منح التسهيلات واتخاذ القرارات الاستثمارية والإدارة المستمرة لكليهما.

18) **الأصول المتعثرة والمخصصات والاحتياطيات:** على السلطات الرقابية التأكد ومراقبة قيام المصارف بوضع سياسات وإجراءات مناسبة للكشف المبكر عن أية أصول متعثرة، وتعديل المخصصات والاحتياطيات لتتناسب ومخاطر الأصول المتعثرة.

19) **مخاطر التركز والتعرض:** على السلطات الرقابية أن تكون راضية ومتأكدة من قيام المصرف بوضع سياسات وإجراءات تمكن الإدارة من تحديد وإدارة وتقييم حجم التركزات في المحافظ الائتمانية للحد أو التخفيف منها بصورة دورية.

20) **الحركات المصرفية مع الأطراف ذوي الصلة:** على السلطات الرقابية اتخاذ التدابير والإجراءات الوقائية اللازمة في عملية منح التسهيلات لذوي الصلة بحيث تتم مراقبتها ومتابعتها بشكل فعال، ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل والتخفيف من حجم المخاطر واستبعاد التسهيلات المتعثرة وفق المعايير المحاسبية المتبعة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

21) مخاطر الدولة ومخاطر تحويل الأموال: يتعين على السلطات الرقابية التأكد من وضع المصارف لسياسات وتدابير لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر الدولة وتحويل المخاطر من خلال نشاط الإقراض الخارجي والاستثمار وتكوين احتياطيات كافية ضد هذه المخاطر.

22) مخاطر السوق:

- ينبغي على السلطات الرقابية التأكد من توفر أنظمة فعالة لرصد وقياس وتقييم ومراقبة مخاطر السوق بدقة وذلك للسيطرة عليها، كذلك التمتع بصلاحيات تمكنهم من فرض حدود ونسب معينة أو تخصيص نسبة من رأس المال لمقابلة مخاطر السوق.
- تأكيد دور السلطات الرقابية في تقييم سياسات وإجراءات المصرف في تحديد وقياس ومراقبة مخاطر السوق، بحيث تأخذ بعين الاعتبار ميل المصرف للمخاطر(مخاطر الاستثمار، السوق وظروف الاقتصاد الكلي ومخاطر انهيار سيولة السوق)، هذا ويتضمن سياسات وإجراءات للسلامة الكلية بالإضافة إلى تحديد وقياس ومراقبة المخاطر بشكل دوري.

23) مخاطر أسعار الفائدة:

- ينبغي على السلطات الرقابية التأكد من وضع المصارف لسياسات وتدابير لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر تقلب أسعار الفائدة في (Banking Book) وهذا يتضمن سياسة واضحة تمت مصادقتها من قبل مجلس الإدارة، وتنفيذها من قبل الإدارة العليا بشكل يتناسب وحجم ومدى تعقيد المخاطر لكل مصرف.
- يجب على السلطات الرقابية التأكد من تقييم سياسات وإجراءات المصرف وتحديد ومراقبة مخاطر أسعار الفائدة، بحيث تأخذ بعين الاعتبار ميل المصرف للمخاطر(مخاطر الاستثمار، السوق وظروف الاقتصاد الكلي ومخاطر التقلبات المفاجئة في أسعار السوق)،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا ويتضمن سياسات وإجراءات للسلامة الكلية بالإضافة إلى تحديد وقياس ومراقبة المخاطر بشكل دوري.

24) مخاطر السيولة:

- يتعين على السلطات الرقابية وضع تعليمات خاصة بنسب السيولة الواجب على المصارف الاحتفاظ بها والتأكد من مدى تطبيق المصارف لها من خلال وضعها لاستراتجيات وسياسات لتقييم وقياس ومراقبة وضع السيولة بشكل يومي، بالإضافة إلى ضرورة توفر خطط طوارئ للسيطرة على أية مشاكل تطرأ على السيولة بشكل مفاجئ.
- يجب على السلطات الرقابية التأكد وتقييم سياسات وإجراءات المصرف وتحديد ومراقبة مخاطر السيولة، بحيث تأخذ بعين الاعتبار ميل المصرف للمخاطر(مخاطر الاستثمار، السوق وظروف الاقتصاد الكلي ومخاطر انهيار سيولة السوق) وضرورة الامتثال إلى تعليمات الحد الأدنى من نسبة السيولة والصادرة عن الجهات الرقابية، هذا ويتضمن سياسات وإجراءات للسلامة الكلية بالإضافة إلى تحديد وقياس ومراقبة المخاطر بشكل دوري.

25) المخاطر التشغيلية:

- على السلطات الرقابية التأكد والتشدد على وجود إجراءات شاملة وفعالة لإدارة المخاطر التشغيلية وتحديدها وقياسها ومتابعتها ومراقبتها للسيطرة أو التخفيف منها، هذه السياسات والإجراءات يجب ان تتناسب مع حجم المصرف ومدى تعقيده.
- يجب على السلطات الرقابية التأكد وتقييم سياسات وإجراءات المصرف وتحديد ومراقبة المخاطر التشغيلية، بحيث تأخذ بعين الاعتبار ميل المصرف للمخاطر(مخاطر الاستثمار، السوق وظروف الاقتصاد الكلي ومخاطر انهيار سيولة السوق) هذا ويتضمن

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسات وإجراءات للسلامة الكلية بالإضافة إلى تحديد وقياس ومراقبة المخاطر بشكل دوري.

26) **التدقيق والرقابة الداخلية:** يتعين على السلطات الرقابية التأكد من وجود أنظمة رقابة وتدقيق داخلية فعالة وشاملة تقوم على أساس رقابة البيئة التشغيلية بشكل يتلائم والتوجه الذي يسير به المصرف وحجم المخاطر المتوقع مسترشداً بوجود أسس وضوابط على عمليات التفويض وفصل الصلاحيات وأسس ومبادئ المحاسبة المستخدمة في تسجيل الأصول والالتزامات ودفع الغرامات وأمور التسوية بين العمليات، بالإضافة إلى ضرورة وجود وحدة تدقيق داخلي تطبق المعايير الدولية والتي تتولى عملية تقييم مدى تقيد والتزام المصارف في تطبيق القوانين والتعليمات اللازمة.

27) **التقارير المالية والتدقيق الخارجي:** على السلطات الرقابية التأكد من صحة وسلامة المعايير المحاسبية في إصدار القوائم المالية للبنوك واخضاعها للمدققين الخارجيين للتأكد من دقتها وعكسها الوضع المالي الصحيح وفقاً لممارسات التدقيق الدولية المطبقة، كما وعلى السلطات الرقابية أن تحدد أن المصارف أو المجموعات المصرفية لديها الحوكمة المناسبة والرقابة الداخلية المناسبة.

28) **مبدأ الإفصاح والشفافية:** على السلطات الراقبية التأكد من قيام المصارف بنشر بياناتها المالية الموحدة بشكل دوري وبموافقة مسبقة من السلطات الرقابية لتعكس الوضع المالي بصورة دقيقة والأداء العام للبنك ومستوى ربحيته، مراعية الاستراتيجيات المعتمدة لإدارة المخاطر ومخاطر التعرض وتعليمات الحوكمة المطبقة للبنك على مستوى كل مصرف أو على مستوى موحد.

29) **قواعد تقديم الخدمات المالية:** على السلطات الرقابية أن تكون على درجة من الرضا حول قيام البنك بإعداد سياسات وإجراءات بما في ذلك قواعد اعرف عميلك (K.Y.C) Know your Customer التي تروج لمعايير خلقية ومهنية عالية تمنع من وقوع المصرف فريسة للاستخدام الخاطئ أو لأي نشاط غير مشروع سواء على مستوى محلي أو دولي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (ب)

الممارسات السليمة في إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 2003 ورقة تتحدث عن عشرة مبادىء لإدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية بطريقة سليمة، وهذه المبادىء كالتالي (صندوق النقد العربي،2004) / (BCBS,2003):

المبدأ الأول: دور مجلس الإدارة من حيث الإلمام العام والمصادقة ومراجعة الإطار الخاص بإدارة المخاطر التشغيلية

يجب على مجلس إدارة البنك أن يكون مدركاً للصفات الرئيسية للمخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك، وأن يقوم مجلس الإدارة بمراجعة الاستراتيجية المتبعة لإدارة المخاطر التشغيلية بشكل دوري، وعلى مجلس الإدارة أن يكون مسؤولاً عن اعتماد الشكل الأساسي للإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية.

ولتحقيق المبدأ الأول، يجب:

1) يجب على مجلس الإدارة أن يعتمد تطبيق الإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية على مستوى المؤسسة المصرفية، وعلى مجلس الإدارة أن يزود الإدارة العليا بالإرشادات والتوجيهات الواضحة فيما يتعلق بالإطار العام وأن يعتمد السياسات التي تضعها الإدارة العليا.

2) يجب على مجلس الإدارة أن يقوم بإنشاء هيكل إداري قادر على تطبيق الإطارة العام لإدارة المخاطر التشغيلية، ومن الضروري على مجلس الإدارة أن يقوم بتحديد مسؤوليات الإدارة والمساءلة وقنوات الإتصال وآلية رفع التقارير. بالإضافة إلى ضرورة فصل للمهام والمسؤوليات بين مراقبة المخاطر التشغيلية وبين الجهات المنفذة للعمل والمهام المساندة، وذلك من أجل تجنب تضارب المصالح.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3) يجب على مجلس الإدارة أن يقوم بمراجعة الإطارالخاص بإدارة المخاطر التشغيلية بشكل دوري حتى يضمن أن البنك يقوم بإدارة المخاطر التشغيلية التي تنشأ نتيجة لتغيرات في الأسواق الخارجية وغيرها من العوامل البيئية المحيطة.

المبدأ الثاني: دور مجلس الإدارة في ضمان خضوع إطار إدارة المخاطر التشغيلية للتدقيق الفعال

يجب على مجلس الإدارة أن يتأكد أن الإطار الخاص بإدارة المخاطر التشغيلية خاضع لتدقيق داخلي شامل من قِبل موظفين مؤهلين ومدربين ولديهم الخبرة المناسبة لذلك، ويجب أن لا تكون وظيفة التدقيق الداخلي مسؤولة بشكل مباشر عن إدارة المخاطر التشغيلية.

ولتحقيق المبدأ الثاني، يجب:

1) يجب أن يتوفر في البنك نظام تدقيق داخلي، وذلك من أجل التأكد من أن السياسات والإجراءات التشغيلية يتم تطبيقها بشكل فعال، و كذلك التأكد بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال لجنة التدقيق من أن نطاق ووتيرة برنامج التدقيق ملائم للمخاطر التي يواجهها البنك، كما يجب التأكد بشكل دوري عن طريق أجهزة التدقيق من فعالية وكفاءة تطبيق إطار المخاطر التشغيلية على مستوى البنك ككل.

2) ضمان استقلالية لجنة التدقيق، والتأكد من أن هذه اللجنة تقدم معلومات ذات قيمة للمسؤولين عن إدارة المخاطر التشغيلية دون أن يكون لديها أي مسؤوليات مباشرة عن إدارة المخاطر التشغيلية.

المبدأ الثالث: مسئولية الإدارة العليا في تنفيذ إطار إدارة المخاطر التشغيلية وإيجاد المصادر اللازمة لذلك

إن الإدارة العليا هي المسؤولة عن تطبيق الإطار الخاص بإدارة المخاطر التشغيلية، ويجب أن يُطبق هذا الإطار في داخل البنك بأكمله، والتأكد من فهم الموظفين لمسؤولياتهم اتجاه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إدارة هذه المخاطر، كما أن الإدارة العليا مسؤولة عن تطوير السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية في كل أنظمة البنك وخدماته ونشاطاته.

ولتحقيق المبدأ الثالث، يجب:

1) يجب على الإدارة العليا ترجمة الإطار الخاص بإدارة المخاطر التشغيلية الموضوع من قِبل مجلس الإدارة إلى سياسات وعمليات وإجراءات يمكن تطبيقها في مختلف وحدات العمل.

2) تأكد الإدارة العليا من أن البنك يقوم بأنشطته من خلال كادر من الموظفين ذوي خبرة وكفاءة وقدرات فنية، والتأكد من أن الموظفين المسؤولين عن متابعة وتطبيق سياسة المخاطر يتمتعون بصلاحيات مستقلة عن وحدات العمل التي يشرفون عليها. يجب على كل الموظفين في البنك أن يكونوا على دراية بسياسة البنك المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية.

3) تأكد الإدارة العليا من وجود اتصال فعال وتنسيق بين الموظفين المسؤولين عن المخاطر التشغيلية والموظفين المسؤولين عن المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق.

4) إعطاء اهتمام كاف لمسألة توثيق وتوزيع السياسات والعمليات والإجراءات المتعلقة بالتكنولوجيات المتقدمة في مجال دعم أحجام المعاملات الكبيرة والتعامل معها.

المبدأ الرابع : تعريف وتقييم وقياس المخاطر التشغيلية

يجب على البنوك أن تقوم بتحديد وتقييم المخاطر التشغيلية الملازمة لمنتجاتها وأنشطتها وعملياتها، و يجب أن تتأكد البنوك من أن مخاطر التشغيل الموجودة في منتجاتها وأنشطتها خاضعة لتدابير التقييم الملائمة.

ولتحقيق المبدأ الرابع، يجب:

1) يجب على إدارة المخاطر في البنوك أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل الداخلية مثل (درجة تعقيد هيكل البنك وطبيعة أنشطته وعدد الموظفين و كفائتهم والتغييرات المؤسسية) وأن تأخذ بعين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاعتبار أيضاً العوامل الخارجية مثل (التغيرات في الصناعة المصرفية والتقدم التكنلوجي) التي يمكن أن تؤثر على تحقيق البنك لأهدافه.

2) يجب على البنوك أن تقوم بتحديد وتقييم المخاطر التشغيلية، وهذا يساعد البنوك على فهم المخاطر بطريقة أفضل واستهداف موارد إدارة المخاطر بفعالية أكبر.

هناك عدة طرق تستخدمها البنوك لتحديد وتقييم المخاطر التشغيلية ومنها:

أ) التقييم الذاتي (تقييم المخاطر) : قيام البنك بتقييم عملياته وأنشطته من خلال مقارنتها مع قائمة المخاطر التشغيلية المحتملة، هذه العملية تتم من خلال جهد داخلي عن طريق إعداد قوائم للمراجعة وورش عمل لتحديد نقاط الضعف والقوة في بيئة إدارة المخاطر التشغيلية.

ب) مسح المخاطر: تتم من خلال هذه الطريقة مسح مختلف وحدات العمل والإدارات المؤسسية وطرق العمل حسب نوع المخاطر، والهدف من هذه الطريقة كشف نقاط الضعف والمساعدة في وضع الأولويات والإجراءات الإدارية التصحيحية لاحقاً.

ج) المؤشرات الرئيسية للمخاطر: هي عبارة عن إحصاءات أو مقاييس مالية تُشير إلى وضع المخاطر في البنك، يجب أن تتم مراجعة هذه المؤشرات بشكل دوري (شهرياً أو كل ثلاثة أشهر) وذلك لتنبيه البنك من وجود أي تغييرات من الممكن أن تكون مؤشراً على المخاطر.

د) القياس: بعض البنوك تقوم بقياس درجة تعرضها للمخاطر التشغيلية باستخدام بعض الطرق، مثل: البيانات الخاصة بالخسائر السابقة في البنك، و هذه البيانات تساعد في توفير معلومات قيمة في تقييم احتمالات تعرض البنك مستقبلاً للمخاطر التشغيلية والتقليل من المخاطر والسيطرة عليها، إن الطريقة الفعالة للاستفادة من هذه المعلومات هو وضع إطار منظم لتسجيل تكرار وشدة الخسائر الناجمة عن الأحداث والمعلومات الأخرى حولها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبدأ الخامس: متابعة المستوى المقدر للمخاطر التشغيلية والاحتمالات المادية للتعرض للخسائر وعمل التقارير

يجب على البنوك أن تجد طريقة لتضمن استمرار تقييم المخاطر التشغيلية والتعرض المادي للخسائر، كما يجب على البنوك أن تقوم بإعداد التقارير للإدارة العليا ومجلس الإدارة والتي تدعم إدارة الماخطر التشغيلية.

ولتحقيق المبدأ الخامس، يجب:

1) وجود عملية رقابة فعالة على المخاطر التشغيلية من أجل إدارة هذه المخاطر ومن خلال هذه العملية تستطيع البنوك اكتشاف وتصحيح نقاط الضعف في السياسات والعمليات الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية.

2) يجب على البنوك تحديد مؤشرات تساعد البنوك على التنبؤ بالخسائر المستقبلية، ومن ضمن هذه المؤشرات (مؤشرات المخاطر الرئيسية أو مؤشرات الإنذار المبكر) وتعكس هذه المؤشرات مصادر محتملة لمخاطر التشغيل، مثل: النمو السريع وإدخال منتجات جديدة ودوران العمالة وانقطاع في المعاملات وتوقف الأنظمة وغيرها.

3) يتعين أن تعكس إدارة المخاطر التشغيلية وتيرة مراقبة المخاطر المعينة وطبيعة ووتيرة التغييرات في البيئة التشغيلية.

4) ضرورة تزويد الإدارة العليا بتقارير منتظمة من كل وحدات العمل وإدارات التدقيق الداخلي.

المبدأ السادس: توفر طرق وإجراءات للسيطرة على المخاطر التشغيلية وتقليلها

يجب على البنوك أن تتبع سياسات وإجراءات لتسيطر على المخاطر التشغيلية للحد منها وتخفيف آثارها، كما يجب على البنوك أن تقيم جدوى اعتماد استراتيجيات بديلة لتحديد المخاطر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسيطرة عليها، وأن تُعدل هيكل المخاطر التشغيلية لديها عبر استخدام استراتيجيات ملائمة، وذلك في ظل متكامل يشمل كافة المخاطر.

ولتحقيق المبدأ السادس، يجب:

1) يجب على البنوك أن تصمم أنشطة للرقابة قادرة على مراقبة المخاطر التشغيلية التي يحددها البنك، كما يجب على البنوك أن تضع إجراءات للسيطرة على المخاطر، وأن يتوفر لدى البنوك نظام يضمن التوافق مع مجموعة السياسات الداخلية الموثقة المتعلقة بنظام إدارة المخاطر.

2) توافر نظام فعال للرقابة الداخلية ووجود تحديد تفصيلي ملائم للمهام، بحيث أنه لا يجب أن يُكلف الموظفون بأية مسؤوليات من الممكن أن تؤدي إلى حدوث تضارب في المصالح.

3) يجب على البنوك أن تنظر إلى أدوات الحد من المخاطر بأنها مكملة و ليست بديلة عن الرقابة الداخلية للمخاطر التشغيلية.

4) يمكن للبنوك أن تقلل من حجم المخاطر التي تواجهها من خلال تحويل بعض الأنشطة إلى أطراف آخرين لديهم خبرات وقدرات أكبر على إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة العمل المتخصصة.

5) بناءً على حجم وطبيعة الأنشطة، يجب على البنوك أن تكون مدركة للتأثيرات المحتملة على عملياتها وعملائها والناجمة عن أي جوانب قصور في الخدمات المقدمة من قبلها، أو من قبل طرف ثالث، بما يشمل كلاً من التعطل/ التقصير التشغيلي وفشل الأعمال أو تقصير الأطراف الخارجية. ويجب على كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية التأكد من تحديد توقعات والتزامات كل طرف بشكل واضح، وأن تكون مفهومة وملزمة. وعند القيام بتقييم المخاطر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار مدى التزام والقدرة المالية للطرف الخارجي لتعويض البنك على الأخطاء والإهمال والمخاطر التشغيلية الأخرى. ويجب أن تقوم البنوك بإجراء فحص أولي ومراقبة أنشطة الطرف الثالث، خاصة إذا كانت هذه الأطراف تفتقر للخبرة في بيئة الصناعة المصرفية المنظمة، حيث إن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مراجعة هذه العملية (بما فيها تقييم الفحص الأولي) يجب أن تتم بصفة دورية. ويجب على البنك إعداد خطط طوارئ للأنشطة الحساسة والخطرة، بحيث تشمل خيارات استبدال الأطراف الخارجية والتكاليف والموارد اللازمة للاستبدال وخلال مدة قصيرة جداً.(أبو صلاح،2007 ، ص 65)

المبدأ السابع: توفر خطط للطوارئ ومواصلة الأعمال

يجب أن يتوفر لدى البنوك خطط للطوارئ ومواصلة الأعمال؛ وذلك لضمان استمرارية قدرتها على العمل، ولتقليل الخسائر حال مواجهة أي توقف عن العمل.

ولتحقيق المبدأ السابع، يجب:

1) يجب على البنوك أن توفر آليات بديلة مناسبة من أجل مواصلة العمل وخدمة العملاء عند حدوث تعطل في العمل اليومي، أو في عمليات التشغيل المختلفة واسترجاع الملفات والسجلات.

2) يجب على البنوك أن تقوم بمراجعات دورية لخطط الطوارئ ومواصلة الأعمال حتى تكون على اتساق مع العمليات الجارية للبنك وخططه الاستراتيجية.

3) يجب على البنوك إخضاع الخطط لاختبارات دورية لضمان قدرة البنك على تنفيذها في حال حصول خلل كبير في العمل.

المبدأ الثامن: دور السلطات الرقابية بالمطالبة بتوفر إطار فعال للإدارة التشغيلية

يجب على السلطات الرقابية أن تطلب من كل البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها بغض النظر عن حجمها، أن يتوفر لديها إطار فعال لتحديد وتقييم ومراقبة والحد من المخاطر التشغيلية والسيطرةعليها من خلال منهج شامل لإدارة المخاطر.

المبدأ التاسع: دورالسلطات الرقابية في تقييم سياسات وإجراءات البنوك

يجب على السلطات الرقابية أن تقوم بإجراء تقييم منتظم بشكل مباشر أو غير مباشر لسياسات البنوك وإجراءاتها وممارساتها فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية. ويجب على السلطات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقابية أن تتأكد من وجود آليات مناسبة لإعداد التقارير بما يسمح للسلطات الرقابية أن تكون على اطلاع مسبق و دائم على كل التطورات في البنوك.

إن التقييم المستقل للمخاطر التشغيلية الذي تقوم به السلطات الرقابية يجب أن يتضمن الآتي(صندوق النقد العربي، 2004، ص 21):

1) طرق البنوك في تقييم كفاية رأس المال للمخاطر التشغيلية بالتناسب مع حجم المخاطر، وطرق تقييمها للأهداف الداخلية لرأس المال إذا دعت الحاجة.

2) فعالية طرق إدارة المخاطر والبيئة العامة للرقابة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية.

3) أنظمة البنوك الخاصة بالمتابعة وإعداد التقارير بشأن المخاطر التشغيلية، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالخسائر التشغيلية وغيرها من مؤشرات الخسائر المحتملة.

4) إجراءات البنوك السريعة لتصحيح حوادث المخاطر التشغيلية والتعرض لها.

5) نظم الرقابة الداخلية والمراجعة والتدقيق لضمان سلامة الطرق العامة لإدارة المخاطر التشغيلية.

6) جودة وشمولية خطط الطوارئ ومواصلة الأعمال.

عندما يكون البنك جزءاً من مجموعة مالية، يجب على السلطات الرقابية أن تتأكد من وجود إجراءات تضمن إدارة المخاطر التشغيلية بطريقة ملائمة ومتكاملة في كل أقسام المجموعة، ويجب على السلطات الرقابية عند إجراء التقييم أن تقوم على التعاون وتبادل المعلومات مع سلطات رقابية أخرى. ومن الممكن أن تلجأ السلطات الرقابية إلى مدققين خارجيين لإجراء هذا التقييم.

المبدأ العاشر: الإفصاح من قِبل البنوك

يجب على البنوك أن توفر إفصاحاً عاماً دورياً حتى تتيح للمشاركين في السوق من تقييم منهجها في إدارة المخاطر التشغيلية. ويساعد هذا الإفصاح على تحسين الانضباط السوقي والذي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يزيد فعالية إدارة المخاطر، ويجب أن يتناسب مستوى الإفصاح مع مستوى وحجم المخاطر ومع درجة تطور وتعقيد عمليات وأنشطة البنوك.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص باللغة الانجليزية

Al-Khdeerat, Wea'am. Basel II Committee Accords and the Extent of their Application in the Credit Risk and Operational Risk management in the Jordanian Commercial Banks, master thesis, yarmouk university, (2015), (supervisor: Dr.Dima Waleed Hana Al Rabadi).

Abstract

This study aimed to identify the Basel II Committee Accords issued by the Basel Committee on Banking Supervision, and the extent of their application in the credit and operational risk management in the Jordanian commercial banks. This study was performed on a sample of 11 Jordanian commercial banks. Data was collected from a variety of sources, including the financial statements of the Amman Stock Exchange and the annual financial reports of the banks in the sample over the study period (2008-2014). The researcher used the Standardized Approach for calculating capital requirements to cover credit risk for the sample of the study, and the methodology of the Basic Indicator Approach for the calculation of capital requirements to cover operational risk for the sample of the study on the basis of the first pillar of Basel II issued by the Basel Committee on Banking Supervision.The methodology of the study is based on a descriptive analysis.

This study reached to a set of results: first, the Jordanian commercial banks are committed to the Basel II Committee Accords issued by the Basel Committee on Banking Supervision and the guidelines of the Central Bank of Jordan on the implementation of Basel II in all pillars (standard capital adequacy, supervisory review and market discipline "Disclosure") and it's appeared in their annual financial reports. Second, it was evident

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

that banks keep higher percentages of capital to face credit and operational risk comparing to those required by the Basel Committee and the Central Bank of Jordan which demonstrates the strength and stability of the Jordanian banking system.

KeyWords: Basel II Committee Accords, Credit Risk, Operational Risk, Jordanian Commercial Banks.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com